



جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات العليا



أثر التمويل المصرفي على الميزان التجاري في السودان
(2017-2005)

Impact of Bank Financing on Trade Balance in Sudan
(2017- 2005)

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي (تمويل)

إشراف الدكتور:
على احمد الأمين

إعداد الدارس:
أبو عبدة عربي القاسم

2019م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الآية

قال تعالى:

﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مَدَادًا لَكَلِمَتِ رَبِّي لَنَفَذَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَذَ

كَلِمَتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا ﴿١٠٩﴾﴾

صدق الله العظيم

سورة الكهف الآية

(109)

الإهداء

إلى قدوتي الأولى ونبراسي الذي ينير دربي إلى من علمني أن أصمد أمام أمواج
البحر الثائرة

إلى من أعطاني ولم يزل يعطيني بلا حدود إلى من رفعت رأسي عالياً إفتخاراً به

والدي العزيز

إلي من حملتني ثقلاً ... ووضعت أماً وما اشتكت بل كان صبرها ملجئ
... ترضعني الحنان كم سهرت وتعتب ... إليك أيتها الغالية أهديك الحصاد

والدتي الحبيبة

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البرينة إلى من هم أقرب إلى من روعي إلى من
شاركوني حزن الأم وبهم استمد عزتي وإصراري

أخوتي ،،، أخواتي

إلى الروح التي سكنت روعي فالآن تفتح الأشرعة وترفع المرساة لتنتقل السفينة في
عرض بحر واسع ومظلم وهو بحر الحياة وفي هذه الظلمة لا يضيئ إلا قنديل الذكريات
ذكريات الأخوة البعيدة إلى الذين أحببتهم وأحبوني

أصدقائي

إلى من كانوا ملاذي وملجئ إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات إلى من أفتقدهم وأتمنى
أن يفتقدوني إلى من جعلهم الله أخوتي بالله ومن أحببتهم بالله

طلاب قسم الدراسات العليا

شكر و عرفان

الحمد لله الذي وفقنا علي إتمام هذا الجهد المتواضع بكرمه وعطائه الواسع الوفير .
ولا يسعنا في هذا المقام إلا أن نذكر بكل صاحب فضل فضله امتثالاً لقوله صلي الله عليه وسلم : (من لا يشكر الناس لا يشكر الله) .
أولاً: الشكر والامتنان إلى جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – كلية الدراسات العليا، وكلية الدراسات التجارية، ذلك الصرخ الذي مدنا بحصيلة العلم.
ثم أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى الدكتور/ علي أحمد الأمين بما كان له عظيم الأثر وجيليل الفائدة في توجيه البحث أثناء فترة الإعداد للخروج به بالشكل اللائق وله منا جزيل الشكر والعرفان وتمع الله بالصحة والعافية.
ولم ولن ننسي الأصدقاء والإخوة بأن نتقدم لهم بفائق الشكر والاحترام والتقدير بمساهماتهم ومساعدتهم لنا حتى يرى هذا البحث النور.

مستخلص

تناولت الدراسة أثر التمويل المصرفي على الميزان التجاري في السودان خلال الفترة من (2005-2017) وتمثلت مشكلة الدراسة في الأسئلة الآتية ما هي درجة تأثير التمويل المصرفي على الميزان التجاري وكذلك ما هي مخاطر التمويل المصرفي التي تؤثر على الميزان التجاري، استخدمت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي، وسعت الدراسة للاختبار الفرضيات التالية: توجد علاقة طردية بين تمويل الصادرات والميزان التجاري وكذلك تؤثر مخاطر التمويل المصرفي على الميزان التجاري. هدفت الدراسة على توضيح التالي: التعرف على التمويل المصرفي وأهميته وأنواعه ودراسة العوامل المؤثرة على الميزان التجاري في السودان وقياس درجة تأثير التمويل المصرفي على الميزان التجاري في السودان.

وأظهرت الدراسة عدة نتائج : وهي وجود علاقة طردية بين التمويل الصادرات والميزان التجاري وكذلك مخاطر التمويل المصرفي تحدث أثراً سالباً على الميزان التجاري بحيث ينعكس على زيادة العجز في الميزان التجاري.

ومن أهم التوصيات الدراسة: العمل على زيادة التمويل في المشاريع والأنشطة ذات المردود الاقتصادي مما يؤدي إلى زيادة الصادرات وبالتالي حدوث فائض في الميزان التجاري وكذلك العمل على وضع السياسات المتعلقة بزيادة تمويل الصادرات لتقليل مخاطر التمويل المصرفي وبالتالي يؤثر على إيجاباً على الميزان التجاري.

Abstract

The study addressed the impact of the bank financing on the Balance of Trade in Sudan during the period (2005-2017). The problem of the study was represented in the following questions: To what extent does the bank financing affect the Balance of Trade? What are the risks of bank financing that affect the Balance of Trade? The study adopted historical and descriptive methods. The study attempted to verify the following hypotheses: There is a direct relationship between the export financing and the Balance of Trade. The risks of the bank financing affect the Balance of Trade.

The study aimed to explain the following: To identify the bank financing, its importance, its types; to the factors affecting the Balance of Trade in Sudan, to measure to what extent the bank financing affects the Balance of Trade in Sudan.

The study showed the following findings: There is a direct relationship between the exports financing and the Balance of Trade. The risk of the bank financing negatively affects the Balance of Trade and increases the Balance of Trade deficit. The most important recommendations of the study: To increase the financing for economic return projects in order to increase exports that accordingly leads to a surplus in the Balance of Trade. To adopt policies of increasing the export financing that reduces the risk of bank financing and therefore positively affects the Balance of Trade.

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع:
أ	الاستهلال
ب	الإهداء
ج	شكر و عرفان
د	المستخلص
هـ	Abstract
و	قائمة المحتويات
ح	قائمة الجداول
ط	قائمة الأشكال
الفصل الأول: الإطار المنهجي والدراسات السابقة	
1	المقدمة
2	مشكلة البحث
2	فروض البحث
2	أهداف البحث
3	أهمية البحث
3	منهج البحث
3	الحدود الزمنية والمكانية
4	هيكل البحث
5	الدراسات السابقة
الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة	
12	المبحث الأول: مفهوم وأهمية التمويل المصرفي وأنواعه
20	المبحث الثاني: معايير ومخاطر التمويل المصرفي
36	المبحث الثالث: مفهوم وتعريف الميزان التجاري
الفصل الثالث: أثر التمويل المصرفي على الميزان التجاري في السودان	
41	المبحث الأول: تدفق التمويل حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الفترة (2017-2005)

48	المبحث الثاني: نبذة تاريخية عن تطور تجارة السودان الخارجية
55	المبحث الثالث: أداء الميزان التجاري خلال الفترة (2005-2016) والعوامل المؤثرة علي الميزان التجاري في السودان
الفصل الرابع: الإطار التحليلي	
77	المبحث الأول: الإطار التحليلي للدراسة
90	المبحث الثاني: مناقشة الفرضيات ،النتائج والتوصيات
93	قائمة المصادر والمراجع

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	م
41	تدفق التمويل المصرفي حسب الأنشطة الاقتصادية لعام (2006-2005)	1
42	تدفق التمويل المصرفي حسب الأنشطة الاقتصادية لعام (2008-2007)	2
43	تدفق التمويل المصرفي حسب الأنشطة الاقتصادية لعام (2010-2009)	3
44	تدفق التمويل المصرفي حسب الأنشطة الاقتصادية لعام (2012-2011)	4
45	تدفق التمويل المصرفي حسب الأنشطة الاقتصادية لعام (2013-2012)	5
46	تدفق التمويل المصرفي حسب الأنشطة الاقتصادية لعام (2015-2014)	6
47	تدفق التمويل المصرفي حسب الأنشطة الاقتصادية لعام (2017-2016)	7
55	أداء الميزان التجاري لعام 2005-2004	8
56	أداء الميزان التجاري لعام 2006-2005	9
58	أداء الميزان التجاري لعام 2007-2006	10
59	أداء الميزان التجاري لعام 2008-2007	11
61	أداء الميزان التجاري لعام 2009-2008	12
62	أداء الميزان التجاري لعام 2010-2009	13
63	أداء الميزان التجاري لعام 2011-2010	14
64	أداء الميزان التجاري لعام 2012-2011	15
66	أداء الميزان التجاري لعام 2013-2012	16
67	أداء الميزان التجاري لعام 2014-2013	17
69	أداء الميزان التجاري لعام 2015-2014	18
70	أداء الميزان التجاري لعام 2016-2015	19
76	الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة	20
81	نتائج اختبار ديكي فولر المعدل لمتغيرات الدراسة	21
81	نتائج اختبار جوهانسون - جويللز للتكامل المشترك لمتغيرات الدراسة	22
82	درجة الارتباط بين المتغيرات المستقلة	23
83	استخدام طريقة المربعات الصغرى لتقدير النموذج	24
84	اختبار مشكلة الارتباط الذاتي	25
85	اختبار مشكلة اختلاف التباين	26

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	م
55	أداء الميزان التجاري لعام 2004-2005	1
56	أداء الميزان التجاري لعام 2005-2006	2
58	أداء الميزان التجاري لعام 2006-2007	3
60	أداء الميزان التجاري لعام 2007-2008	4
61	أداء الميزان التجاري لعام 2008-2009	5
62	أداء الميزان التجاري لعام 2009-2010	6
63	أداء الميزان التجاري لعام 2010-2011	7
64	أداء الميزان التجاري لعام 2011-2012	8
66	أداء الميزان التجاري لعام 2012-2013	9
68	أداء الميزان التجاري لعام 2013-2014	10
69	أداء الميزان التجاري لعام 2014-2015	11
70	أداء الميزان التجاري لعام 2015-2016	12
78	الشكل البياني لجميع متغيرات النموذج	13
79	الشكل البياني لمعدل الميزان التجاري	14
80	الشكل البياني لتمويل الصادرات	15

الفصل الأول: الإطار المنهجي والدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار المنهجي

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة

مقدمة :

يعتبر التمويل المصرفي من الوظائف الأساسية للمصارف ويلعب دوراً حيوياً لأي دولة من خلال تأثيره البالغ والمتشابك على كافة المتغيرات الاقتصادية (الاقتصاد القومي والناج القومي والادخار القومي والاستهلاك القومي والاستثمار القومي ومستوي التوظيف ومعدلات التضخم وميزان المدفوعات وسعر الصرف)، ولهذه الأهمية نجد أن الدولة تسعى لتنظيم أوجه التمويل المصرفي من خلال سياساتها النقدية التمويلية بما يخدم القطاعات الاقتصادية الإستراتيجية التي تؤثر إيجاباً على المتغيرات الاقتصادية المشار إليها.

يعتبر قطاع الصادر أحد القطاعات الإستراتيجية ذات التأثير الكبير على المتغيرات الاقتصادية، فتمويل الصادر يؤثر على بشكل كبير على الميزان التجاري السوداني من حيث العجز أو الفائض، إذ أن توجيه المزيد من التمويل المصدرين والصناعات التصديرية بدرجة أكبر من تمويل الواردات ويساهم في تخفيف العجز في الميزان التجاري ومن ثم تحسين سعر الصرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، أما توجيه التمويل للمصدرين بدرجة أقل من تمويل الواردات يؤدي إلى زيادة حدة العجز في الميزان التجاري مما يؤدي إلى انهيار سعر الصرف العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية.

مما سبق نجد أن للمصارف دوراً مهماً كوسيط في عملية التبادل التجاري بين أطراف العملية كضامن لحقوق جميع الأطراف وتسهيل إجراءات التصدير واستلام حصيله الصادر وزيادة معدل الدخل القومي، ولذلك تأتي هذه الدراسة للتعرف على أثر التمويل المصرفي على الميزان التجاري

مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة البحث في دراسة اثر التمويل المصرفي على الميزان التجاري.

يمكن صياغة المشكلة في سؤال رئيسي هو :

ما هو أثر التمويل المصرفي على الميزان التجاري في السودان.

ويمكن صياغة المشكلة في تساؤلات فرعية منها :

1. ما هي درجة تأثير التمويل المصرفي على الميزان التجاري ؟
2. ما هي مخاطر التمويل المصرفي التي تؤثر على الميزان التجاري ؟

فرضيات البحث :

تسعى هذه الدراسة إلى اختبار صحة الفرضيات الآتية .:

1. توجد علاقة طردية بين تمويل الصادرات والميزان التجاري.
2. تؤثر مخاطر التمويل المصرفي على الميزان التجاري.

أهداف البحث :

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية :

1. التعرف على مفهوم التمويل وأنواعه.
2. دراسة العوامل المؤثرة على الميزان التجاري
3. قياس درجة تأثير التمويل المصرفي على الميزان التجاري

أهمية البحث :

تتمثل أهمية البحث في الآتي :

1. الأهمية العلمية :

تتمثل الأهمية العلمية في سد الفراغ أو الفجوة العلمية التي تركتها الأدبيات السابقة فيما يتعلق بمعرفة شكل واتجاه العلاقة بين التمويل المصرفي والميزان التجاري (تمويل الصادر والميزان التجاري)، إضافة إلى الدور الحيوي لقطاع الصادر

2. الأهمية العملية :

تتمثل الأهمية العملية في مدي استفادة الجهات ذات الصلة من هذه الدراسة من خلال ما تقدمه من معلومات قيمه وذات أهمية لمتخذي القرار في تلك المؤسسات

منهجية البحث :

لتحقيق أهداف البحث تم الاعتماد على المناهج الآتية:

- اعتمدت الدراسة على استخدام المنهج التاريخي في تتبع الدراسات السابقة ذات الصلة إضافة إلى استخدام المنهج الوصفي التحليلي.
- أما في الجانب العملي اعتمدت الدراسة على المنهج الإحصائي التحليلي باستخدام برنامج Eviews.

مصادر جمع البيانات :

- مصادر ثانوية متمثلة في المراجع والأدبيات السابقة والتقارير المنشورة.
- مصادر أولية متمثلة في التقارير غير المنشورة من الجهات ذات الصلة إضافة للمقابلات.

حدود البحث :

- الحدود المكانية : جمهورية السودان
- الحدود الزمنية : (2005-2017)

هيكـل البـحث :

تحتوي هذه الدراسة على أربعة فصول حيث يحتوي الفصل الأول على الإطار المنهجي والدراسات السابقة.

والفصل الثاني الإطار النظري ويحتوي على ثلاثة مباحث، يتناول الأول مفهوم وأهمية التمويل وأنواعه والمبحث الثاني معايير ومخاطر التمويل المصرفي والمبحث الثالث مفهوم تعريف الميزان التجاري.

ويتناول الفصل الثالث أثر التمويل المصرفي على الميزان التجاري في السودان، ويحتوي الفصل على ثلاثة مباحث، يتناول المبحث الأول تدفق التمويل المصرفي حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الفترة (2005-2017) أما المبحث الثاني يتناول نبذ تاريخية عن تطور تجارة السودان الخارجية بينما يستعرض المبحث الثالث أداء الميزان التجاري خلال الفترة(2005-2016) والعوامل التي تؤثر على الميزان التجاري في السودان.

ويتناول الفصل الرابع الإطار التحليلي في مبحثين المبحث الأول الدراسة التحليلية والمبحث الثاني مناقشة الفرضيات " النتائج والتوصيات".

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

1. دراسة حازم احمد حسن علي 2008م⁽¹⁾

تناولت البحث مخاطر التمويل في المصارف السودانية مع دراسة حالة بنك البركة السوداني وذلك خلال الفترة 2000 إلى 2005 ويهدف البحث إلى معرفة المخاطر التي تواجه المصرف في عملية التمويل وإلقاء الضوء عليها، وتأتي أهمية البحث في إبراز مدى أهمية التمويل بالنسبة للمصرف وذلك لما له من تأثير كبير على وضع المصرف وما يواجهه هذا التمويل من مخاطر اتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة حالة في علاج مشكلة البحث، وتم وضع فرضيات للبحث وهي أن بنك البركة السوداني لا يتبع سياسة واضحة لإدارة مخاطر التمويل وأن البنك يركز في تمويله على قطاعات قليلة المخاطر، وأن درجة المخاطر بالبنك شكلت نسبة ضعيفة خلال فترة الدراسة، واحتوى البحث على ثلاثة فصول في الفصل الأول تم تناول مفهوم التمويل المصرفي، وفي الفصل الثاني تم استعراض مخاطر التمويل المصرفي، أما الفصل الثالث تناول مخاطر التمويل بنك البركة، وبعد ذلك الخاتمة التي جاءت فيها أهم النتائج والتوصيات.

من خلال البحث تم التوصل لعدة نتائج أهمها أن حجم التمويل بالبنك كان ضعيفاً خلال الفترة وأن درجة المخاطرة خلال الفترة لم تشكل نسبة كبيرة وإنما كانت في انخفاض مستمر وأن البنك اتبع سياسات واضحة لإدارة مخاطر التمويل وبناء على تلك النتائج برزت أهم التوصيات ومنها لا بد للبنك من التوسع في التمويل القطاعات المختلفة، والعمل على تخفيض حجم المصروفات والاهتمام أكثر بصيغة المضاربة لأنها تعتبر من أهم صيغ التمويل المستخدمة.

¹ - حازم احمد حسن علي ، مخاطر التمويل المصرفي بالمصارف السودانية، 2008م دراسة حالة بنك البركة السوداني، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

2. دراسة عبد الجليل لوي بهاء الدين 2011م⁽¹⁾

تناولت الدراسة سياسات النقد الأجنبي وأثرها على الميزان التجاري في السودان (2002-2008)م وتمثلت مشكله البحث في دراسة السياسة النقدية التي يقوم بها بنك السودان المركزي لما لها من اثر على الصادرات والواردات السلعية للدولة والتي تؤثر بدورها على الميزان التجاري.

وتم استخدام المنهج التاريخي ومنهج دراسة الحالة والمنهج التحليلي وتوصل البحث إلى عدة نتائج أهمها :

أن ارتفاع سعر الصرف وانخفاضه له تأثير على الميزان التجاري وذلك متعلق بالصادرات والواردات السلعية زيادة أو نقصانا فعندما يزيد العائد من الصادرات السلعية عن الواردات السلعية يحقق الميزان التجاري فائض مما يؤثر على سعر صرف العملة، والعكس عندما تزيد الواردات السلعية عن الصادرات يحقق الميزان التجاري عجز الذي يؤثر على سعر الصرف ، لذلك على الدولة أن تتحكم في مواردها من النقد الأجنبي لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد من العملات الأجنبية، كما توصل البحث إلى عدة توصيات أهمها:

الاهتمام بالصادرات غير البترولية وإعفاء صادرات الثروة الحيوانية من الضرائب القومية والولائية واستخدام العائد من البترول وتوظيفه في تنمية الصادرات غير البترولية وكذلك السعي لإيجاد أسواق جديدة تنافس الصادرات السودانية وتنويع الصادرات وذلك بإدخال منتجات جديدة.

1 - عبد الجليل ، لوي بهاء الدين ، سياسات النقد الأجنبي وأثرها على الميزان التجاري في السودان، 2010، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

3. دراسة جليل، شعيان، عقيل 2011م⁽¹⁾

قدم جليل شعيان، عقيل ورقة بعنوان اثر السياسة النقدية في ميزان المدفوعات "الاقتصاد الأمريكي دراسة حاله " حاولت الورقة دراسة العلاقة السببية النظرية والتطبيقية بين السياسة النقدية ونتائجها وتأثيرها على مجمل النشاط الاقتصادي وصولا إلى تأثيرها على ميزان المدفوعات في الاقتصاد الأمريكي كحالة قياسية وتكمن أهميه البحث في أن تنفيذ السياسات النقدية يؤثر على متغيرات اقتصادية أساسية تؤثر بدورها على ميزان المدفوعات الأمر الذي يعني انتقال اثر السياسة النقدية إلى ميزان المدفوعات.بينت الورقة على فرضية تقول على أنه لا يمكن تفسير التغيرات الحاصلة في ميزان المدفوعات الدولية الحاصلة بواسطة تغيرات في متغيرات السياسة النقدية تم تطبيق نماذج انحدار متعددة للمتغيرات الاقتصادية والنقدية تم التوصل إلى أنه يمكن تفسير 74% من التغيرات في ميزان المدفوعات في متغيرات السياسة النقدية.

4. دراسة بهلول مقران : 2011م⁽²⁾

تناولت الدراسة علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة (1970-2005م) وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على مدي أهمية اعتماد سياسة ترقية الصادرات لتحقيق معدلات نمو مقبولة ، كذلك إبراز الوضع الحالي لقطاع الصادرات ومدي ملائمة لدفع عجلة التنمية ، وقد تمت الاستعانة بأدوات الاقتصاد القياسي من خلال مطابقة النتائج المتحصل عليها من الواقع الاقتصادي . توصلت الدراسة الي ان الاعتماد علي صادر المحروقات وحدة يجعل الاقتصاد تحت رحمة التقلبات الاقتصادية مما يجعله خيار إستراتيجي غير مرغوب فيه ، كذلك هنالك مشاكل ومعوقات تقف أمام تسويق الصادرات غير البترولية كضعف الأساليب التقنية والحديثة، ارتفاع تكاليف الإنتاج وقلة جودة المنتجات مما يقلل من تنافسية الصادرات . وأثبتت الدراسة القياسية وجود علاقة طردية بين النمو الاقتصادي والصادرات .وأوصت الدراسة بانتهاج إستراتيجية مثلي لتوفير مناخ استثماري ملائم وفعال في خدمة ترقية الصادرات ،احترام معايير الجودة الشاملة التي أصبحت أداة فعالة للدخول في المنافسة الدولية.

1 - جليل شعيان ، أثر السياسة النقدية في ميزان المدفوعات الاقتصادي الأمريكي، 2011م دراسة (حالة مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد 27، ص 200 – 220.

2 بهلول مقران 2011 ، علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة(1970-2011) رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر .

5. دراسة عبد الرشيد محمد محمود (2012م)⁽¹⁾

تناولت الدراسة أثر التضخم على الميزان التجاري خلال الفترة من (2000-2010م) وتكمن مشكلة البحث في تأثير معدلات التضخم السائدة في السودان، ما هي العلاقة بين معدلات التضخم المرتفعة ووضع الميزان التجاري السوداني، ما هي الأسباب لظاهرة التضخم المرتفعة في السودان، ما هو أثر التضخم على الوردات تستمد الدراسة أهميتها من أهمية أثر ظاهرة التضخم، نتيجة لندرة الدراسات الميدانية في هذه المجال في السودان، من أهم فروض البحث، تؤدي معدلات التضخم المرتفعة إلى زيادة العجز في الميزان التجاري، التضخم له تأثير وأضح على زيادة الوردات وذلك نتيجة لتغير الأسعار بين المنتجات المحلية والمنتجات الأجنبية أهداف الدراسة : التعرف على معدلات التضخم السائدة في السودان، ودراسة العلاقة بين معدلات التضخم وأوضاع الميزان التجاري، وإظهار أسباب العجز المتواصل في الميزان التجاري السوداني، يستخدم هذه البحث منهجاً مزدوجاً (وصفي، تخليقي)، اعتمد الباحث على جمع المعلومات من المصدر والمراجع العلمية، وقد توصلت الدراسة إلى بعض النتائج أن معدلات التضخم لم تكن هي المؤثر الوحيد في الميزان التجاري، بل أن هنالك مؤثر أخرى تتعلق بالصادرات فإن لها تأثيرها على موقف الميزان التجاري، والاقتصاد السوداني يواجه تحديات كبيرة في هذه الفترة وتتمثل أهم التحديات في ارتفاع ضغوط سعر الصرف وارتفاع معدلات التضخم في ظل ركود النشاط الاقتصادي

أهم بعض التوصيات التي توصلت إليها الدراسة العمل على خفض معدلات التضخم مع مراعاة أوضاع السيولة وكذلك لا بد من تنسيق الجهود لتحجيم التضخم وتشجيع الصادرات، والمحافظة على استقرار سعر الصرف ومراجعة الترتيبات النقدية والتأكد التام من عدم المضاربة في العملة الوطنية، والاهتمام بالاستقرار الاقتصادي وبالتالي التنسيق التام السلطات النقدية والمالية للسيطرة على التضخم وتقليل تكلفة التمويل في الاقتصاد.

6. دراسة احمد الفاضل محمد سعيد، (2014م):⁽²⁾

1- عبد الرشيد محمد محمود، أثر التضخم على الميزان التجاري في السودان، 2012م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أفريقيا العالمية، الخرطوم.

2 احمد الفاضل محمد سعيد، (2014م) اثر تجارة السودان الخارجية على ميزان المدفوعات في الفترة(2005_1995م)، بحث دبلوم ، جامعة الزعيم الازهري ، غير منشور.

تناولت الدراسة اثر تجارة السودان الخارجية علي ميزان المدفوعات (1995-2005م) هدف الدراسة إلى التعرف علي ايجابيات التجارة الخارجية السودانية في ظل العولمة، وتحليل مدي مواكبة التجارة الخارجية للدول النامية والسودان بصفة خاصة للنظام العالمي الجديد، دراسة وتوضيح إمكانية إزالة القيود الجمركية بين الدول في ظل التكتلات الاقتصادية. فرضيات الدراسة تحديد التبادل التجاري مع السودان يؤثر سلباً علي الاقتصاد القومي وايجابياً علي المستهلك لانخفاض أسعار السلع، منافسة الدول علي إنتاج سلعة واحدة تؤدي إلي جودة السلع وانخفاض أسعارها. أما نتائج الدراسة فقد أوضحت أن ظاهرة اندماج الشركات العالمية العملاقة تمثل خطراً شديداً علي الشركات الوطنية الفقيرة التي لا تستطيع مواكبتها في البيع والتوزيع، أن السياسات التجارية التي لم تضع في الحسابات أثار المتغيرات العالمية والتي يمكن أن تكون عائق في تنفيذ سياساتاً التجارية الخارجية، اعتماد التجارة الخارجية بصورة واضحة علي الصادرات الخام مما أدى إلي قلة الإيرادات وضعف المنافسة العالمية. أما التوصيات فقد دعت لتشجيع وتنمية الصادرات السودانية والاهتمام بالتجارة الخارجية للارتقاء بالمشروعات،الاتصال والتنسيق بين البنيات الاستثمارية للوقوف أمام التكتلات الاقتصادية، السعي في إعفاء القطاع الزراعي من الرسوم والضرائب ودعمها لكي تنافس السلع المنتجة في الدول الصناعية .

7. دراسة محمد عبد المعطي النعيم احمد، (2016م): (1)

تناولت الدراسة سياسة التجارة الخارجية وأثرها علي الصادرات السودانية (2016-2010م) هدفت الدراسة إلى التعرف علي سياسات التجارة الخارجية في السودان، الكشف عن اثر سياسات التجارة الخارجية السودانية علي الصادرات السودانية، توضيح معوقات الصادرات السودانية في ظل السياسات التجارية المتبعة. فرضيات الدراسة تتمثل في تكاليف النقل والإنتاج والتسويق الباهظة أثرت سلباً على الإنتاج وأضعفت تنافسية الصادرات السودانية، وجود المعوقات كان سبباً أساسياً في ضعف وتطبيق وتنفيذ سياسة التجارة الخارجية مما أدى إلي عدم زيادة معدلات صادرات السودان. أهم النتائج تتمثل في الآتي : الصناعة السودانية تعاني من فرض جبايات من المصالح والهيئات المختلفة، وشح التمويل يؤدي إلي إعاقة النمو الصناعي في البلاد،

1 محمد عبد المعطي النعيم احمد ، (2016م) سياسة التجارة الخارجية وأثرها علي الصادرات السودانية في الفترة(2016_ 2010) ، ماجستير ، غير منشورة جامعة الزعيم الازهري.

عدم الاهتمام بمفهوم التسويق في مجال التصدير. أما أهم التوصيات فقد دعت علي الاهتمام بتنمية القطاع الزراعي وتوفير مدخلات الإنتاج لهذا القطاع لأنه يمثل العمود الفقري للصادرات غير البترولية، الاهتمام بجودة المنتجات المصدرة لتتمكن من المنافسة الخارجية .

8. دراسة التجاني بن سالم 2016م:⁽¹⁾

دراسة قياسية لأثر الصادرات علي النمو الاقتصادي، هدفت الدراسة إلي محاولة تقديم إطار نظري حول الصادرات، وتوضيح مدي أهميتها بالنسبة للنمو الاقتصادي في الجزائر، صياغة وتقدير نموذج قياسي يشرح العلاقة القائمة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر مشكلة البحث تمثلت في السؤال التالي هل هنالك علاقة توازنية طويل الأجل بين النمو الاقتصادي والصادرات في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2014م_1970م. أهم النتائج شملت وجود علاقة توازنية بين النمو الاقتصادي والصادرات علي المدى البعيد، تدل نتائج اختبار السببية علي المتغيرين (النمو الاقتصادي، والصادرات) كلاهما لا يرتبطان علي المدى الطويل في الاقتصاد، بمعنى أن أي منهما لا يسبب الآخر، وهذا لا تتوافق مع النتائج المتحصل عليها في الواقع الاقتصادي. أما أهم التوصيات فقد دعت إلي الاهتمام بباقي القطاعات مثل القطاع الفلاحي والسياحي للمساهمة في النمو الاقتصادي من خلال استغلال الإمكانيات المادية والبشرية.

¹ التجاني بن سالم ، دراسة قياسية لأثر الصادرات علي النمو الاقتصادي ، جامعة قاصدي مرباح- الجزائر ، غير منشورة ، رسالة ماجستير ، ، 2016م

الدراسات السابقة وعلاقتها بالدراسات الحالية :

وقف الباحث علي جميع تلك الدراسات السابقة واستفادة من غالبيتها وتقوم معظم الدراسات السابقة علي دراسة ميزان المدفوعات في السودان، وتتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بالآتي:

- حداثة الفترة الزمنية(2005-2017) التي شهدت انفصال جنوب السودان في عام 2011م أيضاً اهتمت الدراسة الحالية بتوضيح العوامل الموائمه علي الميزان التجاري في السودان، بينما الدراسات السابقة تناولت أداء الميزان المدفوعات السوداني.
- لم تنطرق الدراسات السابقة إلى أهم العوامل التي تؤثر علي الميزان التجاري بينما تناولتها الدراسة الحالية.

الفصل الثاني :الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول : مفهوم وأهمية التمويل المصرفي وأنواعه

المبحث الثاني: معايير التمويل المصرفي ومخاطرة

المبحث الثالث: مفهوم وتعريف الميزان التجاري

المبحث الأول: مفهوم وأهمية التمويل وأنواعه

أولاً: مفهوم التمويل

أن النظرية التقليدية للتمويل هي الحصول على الأموال واستخدامها لتشغيل أو تطوير المشاريع والتي تتركز أساساً علي تحديد أفضل مصدر للحصول علي الأموال من عدة مصادر متاحة.

ففي الاقتصاد المعاصر أصبح التمويل يشكل أحد المقومات الأساسية لتطوير القوي المنتجة وتوسيعها وتدعيم رأس المال خاصة لحظة تمويل رأس المال المنتج.

يقول (موريس دوب) التمويل في الواقع ليس إلا وسيلة لتعبئة المواد الحقيقية القائمة.

كما يعرف التمويل علي أنه العقل الإداري أو مجموعة الوظائف الإدارية المتعلقة بإدارة مجري النقد والزاميته لتمكن المؤسسة من تنفيذ أهدافها ومواجهة ما يستحق عليها من التزامات في الوقت المحدد.

يعتبر التمويل النشاط الرئيسي الذي يركز عليه الاستثمار في الشركات والمؤسسات ويتمثل في كيفية الحصول على الموارد المالية من مصادر داخلية وخارجية وتوزيعها على الاستخدامات المختلفة.

- مفهوم التمويل من الناحية الاقتصادية :

تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم التمويل من وجهة النظر الاقتصادية ومنها :

تعريف التمويل هو : تدبير الأموال في المشروع

كما قيل بأنه : مجموع الأعمال والتصرفات التي تمدناً بوسائل الدفع في أي وقت يكون هناك حاجة إليها، ويمكن أن يكون هذا التمويل قصير الأجل أو متوسط الأجل أو طويل الأجل وما ذهب إليه البعض من أن التمويل هو : الإمداد للأصول في أوقات الحاجة إليها.

كما يعرف التمويل بأنه : مجموعة من القرارات حول كيفية الحصول على الأموال اللازمة لتمويل استثمارات المؤسسة، وتحديد المزيج التمويلي الأمثل من مصادر التمويل المقترضة الأموال المملوكة من أجل تغطية استثمارات المؤسسة⁽¹⁾.

- مفهوم التمويل الإسلامي :

تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم التمويل الإسلامي، ومن هذه التعاريف ما يلي :

ما ذهب إليه البعض من أن التمويل الإسلامي هو : أن يقوم الشخص بتقديم شي ذو قيمة مالية لشخص آخر إما على سبيل التبرع أو على سبيل التعاون بين الطرفين من أجل استثماره بقصد الحصول على أرباح تقسم بينهما على نسبة يتم الاتفاق عليها مسبقاً وفق طبيعة عمل كل منهما ومدى مساهمته في رأس المال واتخاذ القرار الإداري والاستثماري.

ومن الملاحظ على هذا التعريف أنه حصر التمويل فقط على أن يكون بين شخصين دون أن يشمل التمويل الذي قد يكون من الدولة أو من المؤسسات المالية والمصرفية.

وذهب جانب آخر إلى تعريفه بأنه : تقديم ثروة عينية أو نقدية بقصد تحقيق الأرباح من مالها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية.

تعريف التمويل:

التمويل في اللغة هو الإمداد بالمال، وفي الاصطلاح هو مجموعة الأعمال والتصرفات التي تمدنا بوسائل الدفع² وعرف التمويل في مجال منشآت الأعمال بأنه الأعمال التي يقوم بها المدير المالي المسئول في المنشأة³.

1 - حمزة أشيخي، إبراهيم الجز راوي، الإدارة المالية الحديثة، 1998، عمان: دار الصفا للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ص 20.

2- عبيد علي أحمد حجازي مصادر التمويل، 2011م، القاهرة: دار النهضة العربية للنشر، ص 11.

3- شوقي حسين عبد الله ، التمويل والإدارة المالية، 1983م، القاهرة: دار النهضة العربية للنشر، ص 21.

ثانياً: أهمية التمويل :

التمويل يعتبر مهم جداً في جميع المؤسسات والمنشات ويرجع ذلك إلى الحاجة الاقتصادية للسلع والخدمات التي يحتاجها الناس في حياتهم اليومية حيث يؤدي رأس المال في المجتمعات الحديثة دوراً رئيسياً في إتباع الحاجات وتنوعها.

كما زاد الاهتمام بالتمويل واعتباره علم مستقل بذاته بعد أن ازداد الاهتمام بالتحليل المالي ودراسات التدفقات النقدية والتخطيط المالي وظهور البرمجة الخطية.

وامتد من كونه أداة للحصول على الاحتياجات المالية إلى النظام المالي ككل فأصبحت مكونات التمويل متعددة وكثيرة وشملت التنظيم المالي والتخطيط المالي والسيولة النقدية والاستثمار طويل الأجل ومصادر الحصول على الأموال والمؤسسات المالية وأسواق المال والأساليب الفنية للحصول على الأموال فأصبح علماً لاتخاذ القرارات والأساليب كطريق لنجاح المؤسسات ويتمثل في الحصول على أكبر عائد من الأموال المستخدمة في مختلف الأصول.

وتتمثل أهمية التمويل في المهام الآتية(1):

- 1 - تكييف الوسائل النقدية المتاحة مع العمليات المادية بأنواعها المختلفة الضرورية واجتماعية.
- 2 - تحقيق أعلى عائد ممكن من خلال الدورة السريعة للمخصصات المالية في عملية تجديد الإنتاج الاجتماعي.
- 3 - تحقيق مبدأ العقلانية والتوفير عند اتفاق هذه المخصصات في العمليات المادية التي إنجازها على مستوى المؤسسات.

1 - محمد الفاتح محمود بشير، التمويل والاستثمار في الإسلام، 2016، عمان : دار الجنان، ص،12.

4 - الحصول على الأموال التي يتم بواسطتها تشغيل أعمال المنشأة وهي استثمار النقدية وحسابات للقبض والبضاعة والآلات والمعدات وذلك لزيادة الاستثمار في أحد الأصول وتقليله في أصل آخر أو زيادة أحد الخصوم مثل زيادة الاقتراض.

5 - التمويل يقوم بتحديد نوعية الاستثمار من بين عدة بدائل تتنافس مع بعضها مثل اقتراح زيادة محزون بتفضيله علي بدائل أخرى مثل شراء الآلات الجيدة أو زيادة مصروفات الإعلان.

6 - تتمثل أهمية التمويل في إعادة توزيع الدخل والأصول بين مصادر الأموال وتحديد أفضل طريقة للحصول علي الأموال من تلك المصادر المتاحة.

7 - تأثر مصدر معين على تكلفة التمويل من المصادر المختلفة والتغيرات المتوقعة في هذه التكاليف والعلاقات القائمة فيما بينها.

وعلى ذلك فإن التمويل يشمل مجموعة من المهام والتي تدل على مقدار أهميته من الحصول على الأموال وإدارتها في نواحي متعددة، ويرجع هذا الاهتمام إلى الحاجة الماسة إلي السلعة والخدمة في مجال الاقتصاد والمجتمع وفي شتى المجالات ولأنه رأس المال المعتمد على التمويل في المجتمعات الحديثة يؤدي دوراً أساسياً في إشباع هذه الحاجات في شتى المجالات.

يعتبر التمويل الدورة الدموية في المؤسسة حيث يجب أن تخضع الأموال بدقة في القنوات المختلفة حتى تحقيق الأهداف التشغيلية والإستراتيجية المسيطرة من قبل المؤسسة، وأن المؤسسة تحتاج إلى مصادر التمويل المختلفة خلال المراحل الإنتاجية المختلفة التي تمر بها ومنها النقاط التالية(1) :

1- مرحلة تمويل عملية الاستثمار :

وتأتي هذه المرحلة بعد الحصول على رأس المال النقدي حيث يتم إنفاقه من أجل تكوين رأس المال الثابت المتمثل في المباني والآلات والمعدات وغيرها من السلع المعمرة، إضافةً إلى تكوين رأس مال عامل والمتمثل في المواد الخام وقطع الغيار ومختلف المواد الموجودة في المخازن.

1 - هيثم صاحب عجام، نظرية التمويل، 2001، عمان : دار زهران للنشر والتوزيع ص 31،32،33.

2 - مرحلة تمويل الإنتاج :

وتتمثل هذه المرحلة في استغلال الأموال التي تخصص لمواجهة النفقات التي تتعلق أساساً بتشغيل الطاقة الإنتاجية ويتم في هذه المرحلة خلط ومزج لعناصر الإنتاج المختلفة، حيث يمزج رأس المال الثابت مع رأس المال العامل بالإضافة إلى ما تحتاجه هذه المرحلة من قوى عمالة وهذا يهدف إلى إنتاج سلع وخدمات.

وخلال هذه المرحلة يتم استهلاك كميات من المواد الخام ويتم دفع أجور العمال إضافياً إلى تسديد مختلف النفقات الجارية الأخرى سوء كانت متغيرة أو ثابتة.

3 - مرحلة تمويل التسويق (البيع) :

وتبدأ في أغلب الأحيان هذه المرحلة بعد الانتهاء من عملية الإنتاج مباشرة وإعداد السلع للبيع، حيث تمر عملية التسويق بمراحل مختلفة من تعبئة السلع ونقلها وتخزينها ثم توزيعها، ولا تتم هذه المراحل إلا بعد تحمل المؤسسة نفقات كبيرة يتم تسديدها مما لديها من سيولة نقدية كما أن في بعض الأحيان تتم عمليات البيع قبل نهاية عملية الإنتاج وهذا بهدف حصول الوحدة الإنتاجية على سيولة نقدية تساعد على مواصلة عملية الإنتاج.

وبعد انتهاء عملية التسويق وتصريف الإنتاج تتحول المواد المباعة مرة أخرى إلى سيولة نقدية تحصل عليها المؤسسة من أجل مواصلة عملياتها الإنتاجية من جديد.

ومن هنا يتضح لنا أن للتمويل أهمية كبيرة في تحريك عجلة الإنتاج بمراحلها المختلفة حيث تكون المؤسسة بحاجة إلى رأس المال لتغطية مختلف نفقاتها سوء الاستثمارية الثابتة أو المتغيرة ومرحلة الاستغلال أو الإنتاج وأخيراً مرحلة التسويق أو البيع.

ثالثاً : أنواع التمويل

يمكن النظر إلى أنواع التمويل من عدة جوانب أهمها :

- المدة التي يستغرقها
- مصدر الحصول عليه
- الغرض الذي يستخدم لأجله

1- أنواع التمويل من حيث المدة:

يقسم التمويل من حيث المدة إلى تمويل قصير الأجل، وتمويل متوسط لأجل، وتمويل طويل الأجل.

أ - التمويل قصير الأجل :

يقصد بالتمويل قصير الأجل تلك الأموال التي تحصل عليها المؤسسة من الغير وتلتزم بردها خلال فترة لا تزيد عن عام، وتكون تلك الأموال موجهة لنشاط الاستغلال⁽¹⁾. المقصود بنشاطات الاستغلال هي كل العمليات التي تقوم بها المؤسسة في الفترة القصيرة، والتي لا تتعدى في الغالب 12 شهراً.

ب - التمويل المتوسط الأجل :

هو ذلك التمويل الموجه لتمويل الجزء الدائم من استثمارات المؤسسة في الرأس المال المتداول، والإضافات على موجوداتها الثابتة، أو تمويل المشروعات تحت التنفيذ والتي تمتد إلى عدد من السنوات حيث يتراوح مدته من سنة إلى 7 سنوات.

ج - التمويل الطويل الأجل :

هو التمويل الذي يمنح للمؤسسات ويمتد أكثر من سبعة سنوات، حيث يكون موجهاً لتمويل العمليات الاستثمارية طويلة الأجل، وذلك لكون نشاطات الاستثمار هي تلك العمليات التي تقوم

1 - منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، 1998، الإسكندرية: منشأة المعارف، ص 5 .

بها المؤسسات لفترات طويلة بهدف الحصول على وسائل الإنتاج أو عقارات أو أراضي أو مباني وغيرها⁽¹⁾.

2 - أنواع التمويل من حيث مصدر الحصول عليه:

أ - التمويل الداخلي :

نقصد بالتمويل الداخلي للمؤسسة مجموعة الموارد التي يمكن للمؤسسة الحصول عليها بطريقة ذاتية دون اللجوء للخارج، أي مصدرها ناتج عن دورة الاستغلال للمؤسسة وتتمثل أساساً في التمويل الذاتي.

ب - التمويل الخارجي ويتكون من :

- التمويل الخارجي المباشر :

تتم عملية التمويل المباشر باتصال بين المقرضين والمقرضين بدون تدخل وسيط مالي، من خلال إصدار مستخدم الأموال، وحدات العجز المالي الذين يمثلون بالنسبة للوحدات ذات الفائض المالي المقرضين النهائيين، أصل مالي (تدفق مباشر للأوراق المالية) عادةً يتعهد المدين (المقرض) بدفع جزءاً من المدفوعات للدائن في المستقبل حتى يسترد صاحب الأموال مدفوعاته بالإضافة إلى عائد مناسب مقابل مخاطر التسليف وتمثل الأصول المالية المتنازل عنها مستند مطالباً لحق الموارد أو الدخل مقابل هذه الأموال.

والتمويل المباشر قناة تمويلية يتم بواسطتها انتقال الأموال من الوحدات المقرضة (المدخرة) إلى الوحدات المقرضة حيث تقوم الوحدات الإنفاقية العجزية (المقرضة) بإصدار الأدوات المالية وبيعها، إلى الوحدات المدخرة مباشرة وتسمى بالأدوات المالية أو الأوراق المالية المباشرة وتتمثل هذه الأدوات المالية في الأسهم والسندات⁽²⁾.

¹ - حمزة محمود الزبيري، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، 2001، عمان : دار الوراق، ص 80.
² - عبد المنعم السيد على، نزار سعد الدين لعيبي، النقود والمصارف والأسواق المالية، 2004، عمان : دار حامد للنشر والتوزيع، ص 89.

- التمويل الخارجي غير مباشر :

وأن الصعوبات التي يواجهها المدخر والمقترض في التمويل المباشر هي التي أدت إلى نشأة قناة التمويل الغير مباشر والتي يتم من خلالها انتقال الأموال بطريق غير مباشر من الوحدات المدخرة إلى الوحدات العجزية وذلك بتدخل الوسطاء الماليين كالبنوك التجارية وشركات التأمين وجمعيات الادخار والاقتراض ومشاركتهأ من مؤسسات الوساطة.

3- أنواع التمويل حسب الغرض الذي يستخدم لأجله:

وينتج هذا التصنيف ما يلي :

- تمويل الاستغلال: ويتمثل في ذلك القدر من الموارد المالية التي يتم التضحية بها في فترة معينة من أجل الحصول علي عائد في نفس فترة الاستغلال وبهذا المعني ينصرف تمويل الاستغلال إلى تلك الأموال التي ترصد لمواجهة النفقات التي تتعلق أساساً بتشغيل الطاقة الإنتاجية للمشروع بقصد الاستفادة منها كنفقات شراء المواد الخام.
- تمويل الاستثمار: يتمثل في الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي يترتب عنها خلق طاقة إنتاجية جديدة أو توسيع الطاقة الحالية للمشروع كإقتناء الآلات والتجهيزات وما إلى ذلك من العمليات التي سترتب علي القيام بها زيادة التكوين الرأسمالي للمشروع⁽¹⁾.

1- أحمد عبد العزيز، الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، 2002م، القاهرة، ص 175.

المبحث الثاني : معايير ومخاطر التمويل المصرفي

أولاً: معايير منح الائتمان المصرفي قصير الأجل:

يستخدم الائتمان المصرفي قصير الأجل في تمويل الأصل المتداولة أو رأس المال العامل للمشروعات المختلفة يعد من مصادر التمويل المؤقتة، بينما يستخدم الائتمان المصرفي المتوسط والطويل الأجل لتمويل استخدامات استثمارية كتمويل الأصول الرأسمالية يعد من مصادر التمويل الدائمة.

من أهم المعايير الفنية التي تحكم منح الائتمان المصرفي قصير الأجل المعايير الأربعة الآتية :

أ / المركز الجاري للعميل:

من أهم العوامل والمعايير التي تحكم التمويل المصرفي قصير الأجل من الناحية الفنية، المركز الجاري للعميل يرجع ذلك إلى الارتباط الوثيق بين الائتمان المصرفي قصير الأجل يعد مصدر تمويل قصير الأجل التزام قصير الأجل بالنسبة للعميل المستفيد، ويتحدد المركز الجاري للعميل بمدى كفاية أصوله المتداولة ومدى جودتها لسداد التزاماته والوفاء بمتطلبات التشغيل والنشاط، كما تتحدد القوة الإيرادية للعميل بمدى مقدرة نشاطه على تحقيق الإيرادات وتولد الدخل ومن ثم الأرباح، فكلما كانت القوة الإيرادية لنشاط العميل مرتفعة ومدرة للدخل كلما كان المركز الجاري للعميل جيداً ويمكن تصور العكس في حالة ضعف القوة الإيرادية للعميل⁽¹⁾.

من أهم المؤشرات التي تستخدم في تقييم المركز الجاري للعميل المؤشرات الآتية:

مجموعة نسب السيولة وتشمل:

- نسبة التداول
- نسبة السيولة
- نسبة السيولة السريعة

1 - د. أحمد عبد العزيز الألفي، الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، 2004 القاهرة ص 418.

- سرعة الدوران
- نسبة المخزون السلعة / صافي رأس المال العامل
- التوزيع النسبي لعناصر الأصول المتداولة

بالإضافة إلى مؤشرات التنبؤ باحتمالات عدم الوفاء تشمل:

- نسبة رأس المال العامل / إجمالي الأصول
- نسبة الأرباح المحجوزة / إجمالي الأصول
- نسبة صافي الربح (قبل الفوائد الضرائب) إجمالي الأصول
- نسبة المبيعات / إجمالي الأصول
- القيمة السوقية لحقوق الملكية / القيمة الدفترية للاقتراض⁽¹⁾.

تكشف هذه المؤشرات، وتحليلها، وتطورها، ومقارنتها بالمؤشرات المسجلة للمنشآت التي تعمل في نفس النشاط أو الصناعة عن المركز الجاري للعميل بصورة تحليلية وشاملة ودقيقة.

ب / دور النشاط:

من أهم المعايير والعوامل التي تحكم منح الائتمان المصرفي قصير الأجل دورة نشاط العميل، وترجع أهمية دورة نشاط العميل في منح الائتمان المصرفي إلى :

- حجم الأصول المتداولة يتأثر بدرجة كبيرة مباشرة بمدى طول وقصر دورة النشاط⁽²⁾.
- كلما كانت دورة النشاط أسرع، كلما كان المركز الجاري للعميل أفضل حيث يؤدي دورة النشاط السريعة أو القصيرة إلى زيادة الأصول المتداولة من خلال زيادة معدل استثمار ودوران عناصر الأصول المتداولة في نشاط المنشأة، وتتوقف سرعة دورة النشاط علي مجموعة من العوامل أهمها:
- كفاءة السياسات التشغيلية والتسويقية والتمويلية للمنشأة.
- ظروف السوق والمنافسة

1 - د . منير شاكر محمد، د. عبد الناصر نور وآخرون، التحليل المالي(مدخل صناعة القرارات)، 2005، عمان: دار وائل للنشر، ص 72.

2 - مفلح محمد عقيل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، 2000، عمان: دار المستقبل للنشر والتوزيع، ص 267-268.

- طبيعة الصناعة
- مستوى تكنولوجيا المستخدم

ج / مصادر تمويل رأس المال العامل:

يجب أن يتحقق البنك عند منح الائتمان المصرفي قصير الأجل، من أن صافي رأس المال العامل للمنشأة قد تم تمويله من مصادر الدائمة وتشمل:

- حقوق الملكية: رأس المال والاحتياطيات والإرباح المحجوزة
- الاقتراض (المتوسط والطويل الأجل): السندات والقرض المتوسطة والطويلة الأجل، وذلك لأن رأس المال العامل يمثل الأمان بالنسبة للدائنين وفي مقدمتهم البنوك والموردين.

د / المركز المالي الشامل للعميل:

يجب التركيز على المركز الجاري من خلال دراسة المركز المالي الشامل للعميل ودراسة النقاط التالية:

- مصادر التمويل الذاتية للعميل.
- مدى اعتماد العميل على الاقتراض.
- التوازن المطلوب في الهيكل التمويلي وبين الاستخدامات والموارد المالية ومقدرة العميل على تحقيق الإيرادات والأرباح وتطورها⁽¹⁾.

معايير منح الائتمان المصرفي قصير الأجل حسب نوع الضمان:

1/ التسهيلات الائتمانية بدون ضمان عيني: وهي تأخذ إحدى صورتين هما:

- أ- التسهيلات الائتمانية على المكشوف.
- ب- التسهيلات الائتمانية على الضمان الشخصي.

1 - د. منير شاكر محمد، د. عبد الناصر نور وآخرون، مرجع سابق ص 73.

أ/ معايير منح التسهيلات الائتمانية على المكشوف:

- السمعة الطيبة في السوق والبنوك طبقاً لما تظهره تقارير الاستعلام.
- متانة المركز المالي الائتماني للعميل بشكل عام.
- وجود مصادر واضحة للسداد.
- وجود سابقة تعامل ممتازة للعميل مع البنك أو مع أحد البنوك الأخرى.
- الضمانات المتاحة للعميل.

ب/ معايير منح التسهيلات الائتمانية بالضمان الشخصي:

لا تختلف معايير منح التسهيلات الائتمانية الشخصية عن المعايير التي تم تناولها بالنسبة لمنح التسهيلات على المكشوف إلا فيما يتعلق بعنصر الضمان الشخصي أو الضامن.

ومن أهم الشروط الواجب توافرها في الضامن⁽¹⁾:

- أن يتمتع بسمعة طيبة أو بمركز أدبي واجتماعي مرموق.
- أن يكون وثيق الصلة بالعميل أو بنشاطه.
- أن يكون ذو ملاءة مالية كبيرة تمكنه من السداد في حالة توقف العميل الأصلي عن السداد.

2/ معايير منح التسهيلات بضمان البضائع:

- يقتصر منح التسهيلات الائتمانية بضمان البضائع على البضائع الجديدة فقط.
- أن تكون البضائع التي تقدم كضمان لازمة وتدخل في نشاط العميل طالب التسهيلات الائتمانية.
- أن تخضع لنظام دقيق للتسعير.
- أن يتم التأمين على هذه البضائع لصالح البنك من المخاطر المختلفة.
- أن يسهل تمييزها بواسطة الأجهزة الفنية والخبرات الموجودة في البنك.

¹- د. أحمد عبد العزيز الألفي، مرجع سابق ص 423.

- تستبعد البضائع التي يتم تخزينها بمخازن البنوك على سبيل المضاربات والاحتكارات أن لا تكون من البضائع الإستراتيجية.
- أن يحكم البنك رقابته على حركة المخازن وحسابات عملاء البضائع والعمل على سرعة معدلات دوران هذه الحسابات.

معايير منح الائتمان المصرفي المتوسط والطويل الأجل:

يتضمن هذه المعايير الآتي:

1/ تحليل ودراسة الهيكل التمويلي:

من أهم المعايير الفنية التي تحكم منح التمويل المصرفي المتوسط والطويل الأجل (القروض) حجم وحالة الهيكل التمويلي لنشاط العميل طالب التمويل الهدف من دراسة وتحليل الهيكل التمويلي الوقوف على مدة ملائمة مصادر التمويل المتاحة للعميل للاستخدامات التي ظفت فيها من جهة، ومن جهة أخرى تحديد مدى اعتماد العميل على أموال الغير (الاقتراض) وتمويل نشاطه ذلك من خلال المزيج الذي يشكل الهيكل التمويلي للعميل من الاقتراض وحقق الملكية.

2/ دراسة القوة الإيرادية:

من أهم المعايير التي تحكم منح التمويل المصرفي المتوسط والطويل الأجل دراسة القوة الإيرادية للمنشأة وتطورها وإعداد التقديرات الواقعية لها في المستقبل.

فالقوة الإيرادية للمنشأة هي مقدرة الاستثمارات ودورانها في نشاط وعمليات المنشأة

المختلفة⁽¹⁾.

1 - د. أحمد عبد العزيز الألفي، مرجع سابق ص 472.

لا تقتصر دراسة القوة الأيرادية للمنشأة على الفت الحاضر فقط، بل تبدأ من الماضي (تحليل تاريخي) للحاضر وتمتد إلى المستقبل وذلك بغرض الوقوف على مدى كفاية الربح لكل من :

- تحقيق النمو والتوسعات المستقبلية.
- المحافظة على الاستثمارات الحالية.
- سداد أقساط القروض الدورية المستقبلية والحالية.

3/ تحليل اتجاهات السوق:

تأتي أهمية دراسة وتحليل مؤشرات واتجاهات السوق من حقيقة هامة جداً وهي أن تمويل المشروعات والمنشآت التي يحظى إنتاجها بفرص تسويقية جيدة حالياً ومستقبلاً، تزداد احتمالات تحقيق هذه المنشآت الإيرادات وإرباح متزايدة وبمعدلات كافية لسداد التزاماتها في الأجل المتوسط والطويل، لا يتصور أن يقوم البنك بمنح قروض لمنشآت لا تتوفر لإنتاجها مؤشرات سوقية وفرص تسويقية جيدة في الأجل المتوسط والطويل ويرجع ذلك إلى أن الربح هو المصدر الرئيسي الطبيعي لسداد أقساط القروض الفرص التسويقية لها تأثيرها المباشر بالسلب والإيجاب على معدلات الأرباح حالياً ومستقبلاً.

ووجود الدراسات والبحوث التسويقية لمختلفة الأنشطة والقطاعات الاقتصادية، يزود متخذ القرار الائتماني بمعلومات بيانات تساعد في استخلاص المؤشرات الخاصة التي يعمل فيها العميل وأوضاعها الحالية والتطورات في أوضاعها المستقبلية⁽¹⁾.

ومن أهم مصادر المعلومات السوقية المصادر الآتية:

- البيانات والتقارير المنشورة عن التجارة الخارجية (الصادرات والواردات).
- البيانات والتقارير المنشورة الصادر عن الغرف التجارية والصناعية.
- الإحصاءات المنشورة عن أرقام الاستهلاك، الإنتاج، معدلات المواليد، معدلات الزيادة السكانية.

1 - د. أحمد عبد العزيز الألفي، مرجع سابق ص 495.

- الأرقام القياسية لأسعار الجملة والتجزئة.
- تحليل الدخل والقوة الشرائية ومستوى المعيشة.
- تحليل الأوضاع الاقتصادية وآثارها على السواق المختلفة.
- الدراسات الميدانية وبحوث السوق المجتمع السوقي.

4/ تحليل الضمانات المقدمة:

تزداد الحاجة لتقديم الضمانات عن منح التمويل المصرفي المتوسط والطويل الأجل ذلك نظراً لامتداد أجال التمويل المصرفي لسنوات طويلة حيث تزداد المخاطر التمويلية نتيجة طول الأجل حيث إن احتمالات تراجع موقف الائتمان ترتفع في الأجل المتوسط وتزداد في الأجل الطويل ذلك بالمقارنة بالأجل القصير.

لذلك فإن تقديم الضمانات يعد أمراً ضرورياً عند منح القروض حيث تكون بمثابة مصدر احتياطي وتعويضي للسداد كلياً أو جزئياً عند تراجع نشاط العميل في المستقبل، ولذلك تمنح القروض مكفولة بضمانات عينية في الأجل المتوسط والطويل دائماً.

ومن أهم الضمانات التي تقبلها البنوك عند منح القروض الآتية:

- الرهن العقاري: (للأرضي والمباني والعقارات الأراضي الزراعية)
- الرهن التجاري: (للمحالات والآلات والمعدات المختلفة والمقومات المادية).
- الرهن البحري: (ويقيد على السفن والبواخر المختلفة).

ومن أهم معايير قبول هذه الضمانات المعايير الآتية⁽¹⁾:

- أن يكون الضمان موثقاً وملكيته للمدين صحيحة وثابتة قانوناً.
- أن يكون الضمان خالي من الرهن والامتيازات الأخرى وغير متنازع عليه.

¹ - د. عبد الغفار حنفي، د. عبد السلام قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، 2004، الإسكندرية: الدار الجامعية، ص 165.

- أن يكون قيمة مستقرة نسبياً عبر الزمن.

- وجود النظام القانوني الفعال والمساند لعملية تسيل هذه الضمانات من جانب البنوك
وبإجراءات محددة وغير معقدة وغير طويلة.

5/ دراسة الشكل القانوني:

تأتي أهمية دراسة الشكل القانوني كأحد المحددات المؤثرة في منح الائتمان المصرفي المتوسط والطويل الأجل من أهمية استمرارية أثناء سريان القرض باعتبارات خاصة بالشكل القانوني للمنشآت التي تمارس النشاط الاقتصادي فتوجد صور كثيرة للشكل القانوني أهمها:

- المنشآت الفردية

- شركة الأشخاص.

- شركة الأموال.

فاحتمالات عدم استمرارية نشاط المنشآت الفردية في المستقبل تكون كبيرة وذلك بالمقارنة بشركات الأشخاص، كما إن احتمالات عدم استمرارية شركات الأشخاص في المستقبل تكون أكبر من احتمالات عدم استمراريته بالنسبة لشركات الأموال.

لذلك فالشكل القانوني له أبعاد الائتمانية يجب أن يحظى بالتحليل الكافي عند منح الائتمان المصرفي بصفة عامة الائتمان المصرفي المتوسط والطويل الأجل بصفة خاصة حيث تكون مخاطر تعثر سداد القروض أقل نسبياً⁽¹⁾.

ونجد أن من أهم المعايير التي يستند إليها البنك في تقرير خطورة الدين المعايير التالية:

1. عدم تجديد التسهيلات في مواعدها أو بعده بفترة معقولة.

2. عدم استجابة العميل لطلبات البنك المتكررة بشأن موافاته بالبيانات والمستندات اللازمة لمراقبة الحساب المدينة وتجديده.

1 - د عبد الغفار حنفي، د. عبد السلام قحف، مرجع سابق ص 166.

3. تدهور المركز المالي للعميل بشكل يدعو الدائنين للمطالبة بسداد الدين.
4. انخفاض قيمة الضمانات التي قدمها العميل، تأميناً لسداد الدين.
5. وفاة العميل، إفلاس العميل، هروب العميل إلى الخارج البلاد.
6. الخلل الإداري البين في نشاط العميل، كظهور اختلاسات في الشركة يؤثر على سير نشاطها وإيراداتها المستقبلية.
7. أن تتولد لدي البنك القناعة التامة بأن الدين قد أصبح على درجة من الخطورة تزيد من المخاطر المؤلفة في منح التمويل⁽¹⁾.

ثانياً: الإجراءات الوقائية:

يرتبط منح الائتمان المصرفي المتوسط والطويل الأجل باتخاذ مجموعة من الإجراءات الوقائية من جانب البنوك المانحة، وتقدر هذه الإجراءات الوقائية عند منح القروض الوقائية كلما كانت آجال استحقاق القرض أطول حيث تكون المخاطر التمويلية أكثر ارتفاعاً، ومن أهم الإجراءات الوقائية التي يتبناها البنك عند منح القروض الإجراءات الوقائية الآتية:

أ/ المحافظة:

حيث يفرض على العميل الاحتفاظ بحد معين من القروض ضمن الهيكل التمويلي لنشاطه، وذلك بعد الحصول على تمويلات ائتمانية أو قروض من بنوك أخرى إلا بعد الحصول على موافقة البنك وذلك خلال سريان القروض والفرص من مثل الإجرائي الوقائي، إن البنك يرى أن مصلحة العميل والبنك معاً، وعدم توسع العميل في الاقتراض عن حد معين، وذلك حتى تكون مقدرة العميل على السداد مرتفعة.

ب/ إلزام العميل بعدم تقديم أي من أصول المنشأة كضمان للحصول على تسهيلات ائتمانية أو قروض من البنك أو من جماعات أخرى خلال سريان القرض، والقروض من مثل هذا الإجراء

¹ - د. فريد راغب النجار، إدارة الائتمان المصرفي والقروض المصرفية المتعثرة، 2000 الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة، ص 46- 47.

الوقائي عدم إتاحة الفرصة مستقبلاً لوجود امتياز أو رهن من الغير على أصول العميل حتى لا تستضعف مركز ضمانات قرض البنك مستقبلاً.

ج/ إلزام العميل بإتباع سياسات مالية معينة خلال سريان القرض وذلك كاحتفاظ بنسبة معينة ودائمة من السيولة، أو المحافظة على توازنات معينة بين الاستخدامات والموارد، والهدف من مثل هذا الإجراء الوقائي حرص البنك على سلامة المركز المالي للعميل خلال سريان القرض لما له من آثار مباشرة على مقدرة على السداد.

د/ تقديم العميل لبيانات دورية على نشاطه، مثل الإيرادات، التكاليف الأرباح، التدفقات النقدية، تطور مديونيته للغير وذلك خلال سريان القرض، والهدف من هذا الإجراء الوقائي معرفة مدي تطور وكفاية التدفقات النقدية المتولدة من نشاط العميل لسداد كافة التزاماته تجاه الغير أيضاً.

هـ/ المتابعة الميدانية لنشاط العميل:

وتتضمن الزيارات الميدانية الدورية النشاط العميل وتفقد سير النشاط ومعرفة التطورات التي تلحق بنشاطه أولاً، بالإضافة إلى تحديد الاستعلام عن العميل بصورة دورية.

يرى أن مدة اعتبار أن العملية متعثرة هو شهر واحد فقط في السودان بينما المعمول به في العالم العربي والإسلامي هي ثلاثة أشهر لذلك لا بد من إعادة النظر في هذه المدة ومحاولة تعديلها، كما أن قصر آجال التمويل الممنوحة فمن غير واقعية بالمرّة فعالمياً التمويل المتوسط تتراوح مدته بين ثلاثة إلى سبعة سنوات، أما في السودان فهو يعرف بأنه أكثر من سنة لذلك يري الباحث لا بد من إعادة النظر وإعمال الفكر ومحاولة تعديل هذه المدة حتى تكون هنالك مؤشرات يحتكم إليها في التمييز بين العميل المتعثر والعميل غير المتعثر⁽¹⁾.

يجب على المصارف قبل القيام بالموافقة على منح التمويل لأيه شركة مسجلة التحقق من وجود هذه الكيان القانوني واستمرار يته، كما يجب استيفاء عدد من المتطلبات حتى يتم الحد من مشاكل التعثر في استرداد المديونات المتعلقة بالتمويل، وتتمثل هذه المتطلبات في الإطلاع على ملف الشركة طالبة التمويل لدي المسجل التجاري العام للتعرف على موقف الشركة من

1- د. أحمد عبد العزيز الألفي، مرجع سابق، ص 431.

حيث الرهونات المسجلة في ملفها والقيمة الكلية لهذه الرهونات، والضمانات المقدمة في هذه الشأن إضافة لنوع الرهن تأميناً أو حيازياً.

ثالثاً : مخاطر التمويل :

مفهوم مخاطر التمويل :

هي المخاطر التي ترتبط بالطرف المقابل (الأخر) في العقد أي قدرته علي الوفاء بالتزاماته التعاقدية كاملة وفي موعدها كما هو منصوص عليه في العقد وتظهر المخاطر التمويلية في حالة تقديم التمويل، عندما يعجز الطرف الآخر عن الوفاء بشروط التزاماته كاملة وفي موعدها، وهذه المخاطر ترتبط بجودة الأصول واحتمالات التخلف عن السداد ونتيجة لهذه المخاطرة، هنالك حالة عدم تأكد من صافي الدخل ومن القيمة السوقية للأصول وتنشأ من عدم السداد كلية، ومن التأخير في سداد أصل المبلغ (مبلغ التمويل) والأرباح المستحقة عليه.

وتتركز مخاطر التمويل في كل من (1) :

1 - المخاطر الائتمانية :

وهي تنشأ عن عدم قدرة أو رغبة العميل في الوفاء بالتزاماته، وتشمل هذه المخاطر البنود داخل الميزانية والبنود خارج الميزانية، مثل الإعتمادات المستندية.

2 - مخاطر أسعار الصرف :

هذه تنشأ عن وجود مركز مفتوح بالعملات الأجنبية سواء بالنسبة لكل عملة على حدة، أو بالنسبة لإجمالي العملات، وتنشأ على التحركات غير الموازية في أسعار الصرف.

3 - مخاطر أسعار الفائدة :

في المصارف التقليدية تنشأ مخاطر أسعار الفائدة عن تقلبات أسعار الفائدة بما يؤدي إلى خسائر ملموسة في حالة عدم اتساق آجال إعادة التسعير للالتزامات والأصول.

1 - الصديق طلحة محمد رحمة، التمويل الإسلامي في السودان التحديات ورؤى المستقبل، 2006م، السودان الخرطوم، ص 51.

4 - مخاطر السيولة :

وهي تنشأ نتيجة عدم قدرة البنك على توظيف أمواله بشكل مناسب أو عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته في الأجل القصير، وتنشأ أيضاً في حالة قصور التدفقات النقدية الداخلية عن مقابلة التدفقات النقدية الخارجية.

5 - مخاطر التشغيل :

وهي مخاطر المتعلقة بأداء الخدمات والمنتجات، وقد تحدث نتيجة وجود ثغرات في نظام الرقابة الداخلية أو نتيجة أعطال في أنظمة التشغيل الإلكترونية.

مصادر مخاطر التمويل :

يمكن تقسيم المخاطر التي يتعرض إليها التمويل إلى مخاطر خاصة ومخاطر عامة .

1 - المخاطر الخاصة :

أ - أسباب خاصة بالعميل

ب - أسباب خاصة بالبنوك

أ- الأسباب الخاصة بالعميل :

وهي أسباب تتعلق بنشاط العميل أو بالصناعة التي ينتمي إليها مما يترك أثراً غير مرغوب علي قدرة العميل بل ورغبته في سداد ما عليه من التزامات تجاه المصرف وترجع أهم أسباب هذه المخاطر للآتي :

- حداثة خبرة العميل في النشاط الذي يمارسه، وسوء الإدارة للأموال واستخدام التمويل في غير الغرض الذي من أجله منح التمويل دون علم البنك.
- اعتماد المشروع على الأفراد عديمي الخبرة كالاعتماد علي الأقارب إما للمجاملة أو لتخفيض التكلفة.
- عدم أمانة العميل واستخدامه للأساليب غير مشروعة من أجل الحصول علي التمويل.

- اعتماد المشروع علي دراسة جدوى خاطئة مبنية علي افتراضات غير واقعية وتقديمه معلومات خاطئة للبنك تظهر المشروع علي غير حقيقته.
- ضعف التخطيط التمويلي وعدم التوازن بين الموارد والاستخدامات.
- فقد المشروع لأحد أسواقه الرئيسية أو عملائه الكبار وعدم قدرته علي إيجاد سوق جديد
- ضعف كفاءة النظام المحاسبي.
- توسع العميل في الاقتراض وبصفة خاصة من مصادر غير مصرفية.

المخاطر المتعلقة بالعملية المطلوب تمويلها⁽¹⁾ :

تختلف هذه المخاطر بحسب كل عملية تمويلية وظروفها وضماناتها، فمخاطر الإقراض بضمان بضائع تختلف عن مخاطر الإقراض بضمان أوراق مالية وعن مخاطر تمويل عمليات مقاولات وإصدار خطابات ضمان المرتبطة بها.

فالنسبة لتمويل المقاولين ترتبط المخاطر أساساً بمدى كفاءة المقاول وخبرته في العمليات التي يقوم بتنفيذها سواء من حيث سلامه الدراسات التي يقدمها للدخول في العطاءات، أو من حيث إدارة التنفيذ وفقاً للبرامج الموضوعه لذلك دون تضحية لمستوي الأداء، الأمر الذي يعرض المقاول لسحب العملية أو دفع غرامات كثيرة.

وترتبط مخاطر الإقراض بضمان بضائع بنوعية البضائع الضامنة ومدى استقرار أسعارها في السوق ودرجة تعرضها للتلف، أما مخاطر الإقراض بضمان كمبيالات فترتبط أساساً بملائمة الموقعين على الكمبيالة ووفائهم بالتزاماتهم وهو ما يتطلب الاستعلام عنهم ومتابعة أنشطتهم ومراكزهم المالية.

ب - الأسباب الخاصة بالبنك :

كثيراً ما تقع البنوك ضحية أخطائها وهي تمثل جانباً كبيراً من حدوث المخاطر وتتلخص فيما يلي⁽²⁾ :

1 - فريد راغب النجار، إدارة الائتمان والقروض المتعثرة، 2000م مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص 22.
2 - أم سلمه الحسن احمد، المخاطر المصرفية، 2003م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، ص 45.

1 - أخطاء تقدير الضمانات المقدمة :

الضمان هو كل أصل مادي يمكن تسويله وتحويله إلى نقدية بسهولة ويسر وبكفي ناتج التمويل أو التشغيل لسداد أصل التمويل ومن ثم فإن الضمانات أياً كان نوعها تتعرض لتقلبات في القيمة وهو ما يقتضي لتحوط والاحتراز في التعامل معها، وعادة ما تحدث أخطاء في تقدير الضمانات المقدمة من بينها ما يلي :

- المغالاة في تقييم الضمانات المقدمة من العميل وتسعيهاً بأعلى من قيمتها الحقيقية
- عدم مراعاة الشروط الواجب توافرها في الضمانات المقدمة للبنك من حيث ملكيتها ورهنها وتخزينها أو حيازاتها والقوانين المنظمة لتداولها وبيعها والشروط الخاصة بتخزينها ومدى صلاحية المخازن.
- عدم القيام باستعلامات دقيقة ودورية ومتجددة عن نوعيات البضائع المقدمة كضمان التي تتسم أسعارها بالتقلب الشديد.
- ضعف كفاءة جهة الاختصاص التابعة للبنك وضعف معرفتها بأنواع ودرجات الجودة البضائع المقدمة كضمان.
- عدم تغطية البضائع المرهونة كضمان بيوالص التأمين ضد الأخطار (الحريق والسرقة وخيانة أمانة العميل) والتي يمكن أن تتعرض لها أثناء فترة الرهن والتخزين.
- عدم إجراء الزيارات التفتيشية لمخازن العملاء للتأكد من وجود الضمانات وأنها بحالة تسمح ببيعها أو إبادتها أو التصرف العميل فيها.

2 - أخطاء الدراسات التمويلية :

تعتبر الدراسة أساس اتخاذ القرار التمويلي ، وعلى الرغم من أن الدراسة وجدت أساساً للتعامل مع المخاطر ، إلا أنها قد تكون سبباً في إلحاق أقصى الضرر بالبنوك إذا ما قامت علي أسس غير سليمة واستندت على بيانات خاطئة ، أو أجريت بشكل قاصر أو نجح العملاء في أخداع البنك وفيما يلي تلخيص لأهم أخطاء الدراسات التمويلية :

- عدم اقتناع بعض القائمين على التمويل بأهمية الدراسات التمويلية كأساس لاتخاذ القرار واعتمادهم على التجارب والخبرات الشخصية السابقة لهم رغم قصورهم الواضح لديهم

- عدم التعميق في دراسة طلبات العملاء بالدرجة الكافية التي تتيح لهم فعلا الحكم على جدارة العميل
- عدم تدعيم الدراسات التمويلية بالبيانات السليمة والواقعية عن العملاء وعن الظروف المختلفة التي تؤثر علي قدرتهم على سداد التمويل وعدم القيام باستخدام الأساليب العملية كأدوات لأزمة لحسن تنفيذ الدراسة
- عدم التحقق من صحة وسلامة المستندات التي تقدم بها العميل (عقود تأسيس ، عقود ملكية ، مركز مالي ميزانيات الخ)
- الموافقة على منح العميل تمويل جديد دون الوفاء بالتزاماته السابقة ودن دراسة وتحليل الظروف التي أدت إلى عدم الوفاء
- عدم الدقة في تحديد أسلوب السداد بما يتناسب مع إيرادات العميل من حيث ربطها بالتدفقات النقدية

3 - أخطاء في حسابات المخاطر :

هناك علاقة طردية بين الريح والمخاطرة فكلما زادت المخاطرة زاد الريح والعكس صحيح وعلية فإن معظم البنوك تغلب عند اتخاذ القرار التمويلي جانب الريح على جانب المخاطرة وبالتالي تتخذ العديد من القرارات الخاطئة والتي منها :

- تمويل المشروع بالكامل للاستفادة من العائد وبالتالي يتحمل البنك كل المخاطر
- تمويل المشروع اعتمادا على عائد تشغيله دون أخذ الضمانات الكافية
- السماح للعميل باستخدام مبلغ التمويل كاملا ودفعة واحدة خلاف ما تنص عليه شروط الصرف على دفعات وبشروط معينة مما يشجع العميل على المضاربة بالأموال الممنوحة في غير ما خطط له
- السماح للعميل باستخدام التمويل قبل استيفاء الشروط وتقديم المستندات الأزمة مما يصعب على البنك استيراد حقوقه إذا فشل المشروع .

4 - ضعف الإدارة التمويلية :

تحرص البنوك على أن تكون لديها إدارات استثمار مقتدرة تقيها شر المخاطر، وذلك من خلال اختيار الكفاءات العلمية والأخلاقية والتدريب الدائم وتوفير المناخ الصحي لممارسة العمل بعيداً عن الضغوط (السلطة السياسية، أعضاء مجلس الإدارة، والإدارة العليا).

أما إذا لم تتوفر تلك الشروط والمناخ المعافى فسيعكس ذلك على الأداء الاستثماري للبنك ويمكن تلخيص ذلك السوء في الآتي⁽¹⁾ :

- وضع سياسات تمويلية ضعيفة لا تلتزم بالضوابط الصادرة عن البنك المركزي فيما يتعلق بالمنشورات (السياسة التمويلية ومنشور تركيز التمويل ومنشور أسس وضوابط منح التمويل ومنشور الديون المتعثرة)
- عدم وجود مرشد متكامل يمثل دليل عمل واضح ومفهوم
- عدم وجود أدوات تمويلية للتحليل متفق عليها والذي يجعل الدراسة اجتهاد شخصي، مما يدفع إلي التحيز وعدم الموضوعية
- تمويل مشروعات تنطوي على درجة عالية من المخاطر وهامش أرباح مبالغ فيها
- التوسع في تمويل المشروعات المتعثرة بإعفاء مساعدتها وانتشالها من التعثر دون أن تكون لديها مقومات النهوض من التعثر
- إنشاء شركات بدراسة جدوى غير حقيقية ومبنية على أسس غير سليمة بالرغم من وجود تجارب سابقة فاشلة لمشروعات مشابهة.

1 - أم سلمه الحسن أحمد المرجع السابق ص 46.

المبحث الثالث : مفهوم وتعريف الميزان التجاري

مفهوم الميزان التجاري

تعددت المفاهيم حول تعريفات الميزان التجاري حيث أن مجملها تصب في سياق واحد، فيمكن تعريف الميزان التجاري بأنه الفرق بين قيمة صادرات دوله ما وارداتها¹، ويعرف أيضاً بأنه ذلك الجزء من ميزان المدفوعات لدوله ما الذي يتعلق بالبضائع أو الأشياء الملموسة سواء كانت المستوردة أو المصدرة².

ويقصد بالميزان التجاري أيضاً رصيد العمليات التجارية، أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات.

وهذه هو المعنى الواسع للميزان التجاري المؤلف استخدامه حالياً، يمكن أن يكون الميزان التجاري موجباً أو سلباً، فإذا كان رصيد إيجابي فهو يعني أن كمية صادرات البلد من السلع والخدمات أكثر من وارداتها نقول إذا فائض في الميزان أو ما يسمى الفائض التجاري أما إذا كان رصيد الميزان التجاري سلبى فهو يعني أن كمية صادرات البلد من السلع والخدمات أقل من وارداتها نقول إذا أنه لا يصدر بالقدر الكافي وهذا ما يسمى بالعجز التجاري لا ينبغي أن ينظر إلى هذه المفهوم بنظرة سلبية بل كحدث دوري متصل بالدورة الاقتصادية، فالبلدان المتقدمة بها عجز تجاري ولكنها لها القدرة لمواجهة الطلب المحلي الضخم في فترات التوسع الاقتصادي.

أما عجز الميزان التجاري لدول العالم الثالث أكثر صعوبة لأنها لا تستطيع تلبية طلبها المحلي في فترات الازدهار والتوسع الاقتصادي لاعتماد نموها واقتصادها على أيدي الاستثمار الأجنبي.

ومما سبق يمكن تعريف الميزان التجاري علي أنه ذلك الحساب الذي تسجل به كافة العمليات الخاصة بانتقال السلع والخدمات من دوله إلى خارجها، ويمكن يكون في حالة فائض أو عجز

وهو أيضاً عبارة عن صافي الصادرات السلعية أي الصادرات من السلع ناقصاً الواردات من السلع⁽³⁾.

11- جيمس جوارتي ريجارد استروب ترجمة وتعريب عبد الفتاح عبد الرحمن ، عبد العظيم محمد الاقتصاد الكلي ، 1999م دار المريخ للنشر ص 543.

22 - جمال عبد الناصر ، المعجم الاقتصادي ، 2004م عمان : دار أسامة للنشر والتوزيع، ص 19.

3- خالد واصف ألوزني ود احمد حسين الدفاعي ، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق دار وائل عمان الطبعة الرابعة ص

في الميزان التجاري يتم تسجيل المدفوعات الناتجة عن التدفق السلعي فقط من وإلى الخارج في صورة صادرات سلعية واردات سلعية حيث تسجل حصيللة الصادرات في الجانب الدائن من الميزان التجاري بينما تسجل مدفوعات الواردات في الجانب المدين⁽¹⁾.

التوازن في الميزان التجاري:

يحدث التوازن في الميزان التجاري إذا كانت حصيللة الصادرات السلعية مساوية تماماً مدفوعات الواردات السلعية ففي هذه الحالة يكون الميزان التجاري في حالة توازن⁽²⁾.

وينقسم الميزان التجاري إلى الميزان التجاري السلعي والميزان التجاري الخدمي، أما الميزان التجاري السلعي فيطلق عليه أيضاً ميزان التجارة المنظورة، ويضم كافة السلع والخدمات التي تتخذ شكلاً مادياً ملموساً (الصادرات، الواردات من السلع المادية التي تتم عبر الحدود الجمركية)، بينما الميزان التجاري الخدمي يطلق عليه أيضاً ميزان التجارة غير المنظورة، وتضم كافة الخدمات المتبادلة بين الدول (النقل السياحة التأمين دخول العمل وعوائد رأس المال).

أما من حيث القيد في ميزان المدفوعات فيمكن القول (أن كل عملية يترتب عليها طلب عملة البلد وعرض عملة بلد آخر تقيد في الجانب الدائن أو جانب الأصول، وكل عملية يترتب عليها عرض العملة الوطنية وطلب العملة الأجنبية، تقيد في جانب الخصوم أو الجانب المدين)، حيث أن كل عملية تؤدي إلى زيادة دائنة الدولة أو نقص مديونيتها تدرج ضمن جانب الأصول وكل عملية يترتب عليها زيادة مديونية الدولة ونقص دايبتها تدرج ضمن جانب الخصوم، ومن المتعارف عليه دولياً أن الصادرات يتم تقييمها بطريقة فوب (FOB) : FREE ON BOARD وتعني أن البائع قد أنهى التزاماته عن البضاعة وهي على ظهر السفينة، والواردات يتم تقييمها على أساس نظام سيف (CIF) : COST INSURANCE FRIEGHT وتعني أن البائع يتعهد بإيصال البضاعة إلى المكان المتفق عليه في بلد المشتري فضلاً عن تحمله نفقات التأمين وأحياناً أخرى تقييم الصادرات بطريقة (FAS) : FREE ALOG SIDE.

¹- د. محمد سعيد عابد التجارة الدولية 1999م الإسكندرية دار الإ شعاع لطباعة والنشر ص 279.
²- إبراهيم محمد اسحق عبد السلام، اثر التمويل المصرفي لقطاع الصادر على الميزان التجاري، 2011م رسالة ماجستير غير منشورة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ص 64.

جدول رقم (1) يوضح تركيبية ميزان المدفوعات وفقاً لموجهات صندوق النقد الدولي

ودائن	مدین	البيان
		<p>I. حساب العمليات الجارية</p> <p>1- السلع والخدمات</p> <p>أ- السلع</p> <p>- سلع عامه</p> <p>- سلع مستوردة / او مصدره للتنقل</p> <p>ب- الخدمات :</p> <p>- النقل</p> <p>• النقل البحري</p> <p>- الإسفار:</p> <p>• إسفار المواطنين</p> <p>- خدمات الاتصال</p> <p>2- الدخل :</p> <p>- تعويضات الإجراء</p> <p>- دخل الاستثمارات</p> <p>3- التحويلات الجارية :</p> <p>- الإدارات العامة ، قطاعات أخرى</p> <p>II- حساب رأس والعمليات المالية :</p> <p>1- رأس المال :</p> <p>أ- التحويلات الرأسمالية :</p> <p>- الإدارات العامة</p> <p>- قطاعات أخرى</p> <p>ب- الاستلام والتنازل عن الموجودات غير مالية وغير إنتاجية</p> <p>2- العمليات المالية :</p> <p>أ- استثمار المباشر</p> <p>ب- الاستثمار في القيم المنقولة</p> <p>III- حساب السهو والخطأ وبنود الموازنة الاخرى</p>

ويقسم ميزان المدفوعات إلى حسابات أو موازين فرعية، بحيث تضم كل منها مجموعة من المعاملات الاقتصادية والمالية المتماثلة من حيث الطبيعة، وقد تكون هذه الحسابات في حالة عجز أو فائض ويختلف التقسيم حسب كل وجهة نظر فتعددت هذه التقسيمات، إلى أن التقسيم الأكثر اتفاقاً هو الذي يقسم ميزان المدفوعات إلى حساب العمليات الجارية، وحساب رأس المال، وحساب عمليات التسويات الرسمية، وحساب السهو والخطأ.

وأول عنصر لميزان المدفوعات هو حساب العمليات الجارية ويشمل المعاملات الدولية التي يكون من شأنها التأثير على حجم الدخل القومي بصورة مباشرة سوى زيادته أو بنقصانه، وهذا يطلق عليه أحياناً اسم حساب الدخل ويقسم هذا الحساب إلى حسابين فرعيين هما الحساب التجاري وحساب التحويلات، ويقسم الحساب التجاري بدوره إلى حسابين فرعيين هما حساب التجارة المنظورة وهو الذي يتضمن كافة البنود المتعلقة بالصادرات والواردات من السلع المادية التي تمر بحدود الدولة الجمركية، وأما حساب التجارة غير المنظورة يشمل كافة الخدمات المتبادلة بين الدولة والخارج مثل خدمات النقل والتأمين والسياحة والخدمات الحكومية إلى جانب الخدمات المتنوعة، وبند داخل الاستثمارات الذي يمثل في حقيقته خدمات أداها رأس المال إلى الداخل.

الفصل الثالث : أثر التمويل المصرفي على الميزان التجاري في السودان

**المبحث الأول: تدفق التمويل المصرفي حسب الأنشطة الاقتصادية خلال
الفترة(2017-2005)**

المبحث الثاني : نبذة تاريخية عن تطور تجارة السودان الخارجية

**المبحث الثالث: أداء الميزان التجاري خلال الفترة(2016-2004)والعوامل
المؤثرة على الميزان التجاري في السودان**

المبحث الأول: تدفق التمويل المصرفي حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الفترة
(2017-2005)

جدول رقم (2) يوضح تدفق التمويل المصرفي حسب الأنشطة الاقتصادية بالعملة المحلية
خلال عامي 2006-2005

القطاع	2006		2005		التغير %
	المساهمة %	التدفق	المساهمة %	التدفق	
الزراعة	1.5	78.60	8.2	57.11	37.6
الصناعة	8.1	84.85	11.9	83.04	2.1
المصادر	3.3	38.13	4.8	33.94	3.4
الاستيراد	5.0	52.93	10.0	70.17	(24.5)
النقل والتخزين	20.5	213.67	8.7	60.54	252.9
التنمية الاجتماعية	3.2	33.43	3.5	24.73	35.1
التجارة المحلية	17.4	182.10	21.4	149.36	21.9
أخرى	34.6	360.79	31.1	216.44	66.6
المجموع	100	1.044.52	100.0	695.36	

المصدر: إعداد الطالب من تقارير بنك السودان المركزي

يتضح من جدول رقم (2) يرتفع التمويل الممنوح في جميع القطاعات ما عدا قطاع الاستيراد الذي انخفض بمعدل 24.6% كما يلاحظ أن اعلي ارتفاع كان في قطاع التنقل والتخزين والذي ارتفع من 60.54% مليار دينار عام 2005 إلي 213.67 مليار دينار عام 2006 بمعدل 252.9% يليه قطاع أخري الذي ارتفع مجمل التمويل الممنوح له من 216.4 مليار دينار عام 2005 إلي 360.8 مليار دينار عام 2006 بمعدل 66.7% وقطاع الزراعة الذي ارتفع من 57.1 مليار دينار عام 2005 إلي 24.7 مليار دينار عام 2005 بمعدل 33.4 مليار دينار عام 2006 بمعدل زيادة مبلغ 35.1% يليه قطاع المصادر والقطاع الصناعي بمعدلات زيادة قليلة بلغت 3.5 و 2.2% علي التوالي.

جدول رقم (3) يوضح تدفق التمويل المصرفي حسب الأنشطة الاقتصادية بالعملة المحلية خلال عامي 2007-2008

القطاع	2008		2007		التغير %
	المساهمة %	التدفق	المساهمة %	التدفق	
الزراعة	10.1	1.483.7	6.7	83.71	77.5
الصناعة	13.0	1.904.0	10.4	1.317.3	44.9
الصادر	3.3	481.1	2.1	264.9	81.6
الاستيراد	10.7	1.565.8	19.5	2.451.5	(36.1)
النقل والتخزين	5.9	86.19	8.9	1.119.6	23.5
التنمية الاجتماعية	3.0	446.1	3.0	382.0	16.8
التجارة المحلية	16.1	2.370.6	16.0	2.093.4	13.2
أخرى	37.9	5.563.1	32.8	4.121.4	35.0
المجموع	100.0	14.681.2	100.0	12.587.5	16.6

المصدر: إعداد الطالب من تقارير بنك السودان المركزي

يوضح الجدول رقم (3) تدفق التمويل الممنوح من المصارف العاملة حسب الأنشطة الاقتصادية خلال عامي (2007-2008) حيث ارتفع التمويل الممنوح في جميع الأنشطة ما عدا نشاط الاستيراد والنقل والتخزين، يأتي نشاط الصادر في المرتبة الأولى من حيث تدفق التمويل المصرفي حيث ارتفع من 264.9 مليون جنيه عام 2007 إلى 481.1 مليون جنيه عام 2008 بمعدل 81.6% يليه نشاط الزراعة والذي ارتفع تمويله من 837.1 مليون جنيه عام 2007 إلى 1485.7 مليون جنيه عام 2008 بمعدل 77.5%

جدول رقم (4) يوضح تدفق التمويل المصرفي حسب الأنشطة الاقتصادية بالعملة المحلية خلال عامي 2010-2009

القطاع	2010		2009		التغير %
	المساهمة %	التدفق	المساهمة %	التدفق	
الزراعة	7.6	1,599.8	11.4	1,686.1	5.1
الصناعة	18.2	3,827.0	10.6	1,556.5	145.9
المصادر	2.3	479.2	2.5	370.0	29.5
الاستيراد	11.0	2,317.4	14.9	2,191.8	5.7
النقل والتخزين	4.8	1,011.4	6.8	999.4	1.2
التنمية الاجتماعية	2.9	616.2	3.2	469.5	31.3
التجارة المحلية	13.7	2,872.8	15.7	2,320.9	23.8
الطاقة والتعدين	0.4	76.7	0.2	26.3	191.6
العقارات	9.8	2,052.3	3.6	524.1	291.6
أخري	29.3	6,140.0	31.2	4,593	33.7
المجموع	100	20,992.8	100	14,737.6	24.4

المصدر: إعداد الطالب من تقارير بنك السودان المركزي

يوضح الجدول رقم (4) تدفق التمويل الممنوح من المصارف العاملة حسب الأنشطة الاقتصادية خلال عامي (2010-2009) يأتي نشاط العقارات في المرتبة الأولى من حيث تدفق التمويل حيث ارتفع من 524.1 مليون جنية خلال العام 2009 إلى 2052.3 مليون جنية خلال العام 2010 بمعدل 291.2% يليه نشاط الطاقة والتعدين الذي ارتفع من 26.3 مليون جنية خلال العام 2009 إلى 76.7 مليون جنية خلال العام 2010 بمعدل 191.6% ثم نشاط الصناعة الذي ارتفع من 1556.5 مليون جنية خلال العام 2009 إلى 3827.5 مليون جنية خلال العام 2010 بمعدل 145.9% فيما أنخفض تمويل نشاط الزراعة من 1686.1 مليون جنية خلال العام 2009 إلى 1599.8 مليون جنية خلال العام 2010 بمعدل 5.1%

جدول رقم (5) يوضح تدفق التمويل المصرفي حسب الأنشطة الاقتصادية بالعملة المحلية خلال عامي 2011-2012

القطاع	2012		2011		التغير %
	المساهمة %	التدفق	المساهمة %	التدفق	
الزراعة	11.9	2,873.3	6.4	1,483.9	93.6
الصناعة	19.1	4,577.5	23.7	5,531.0	17.2
المصادر	4.4	1,065.6	3.7	865.0	23.2
التنمية الاجتماعية	---	---	2.5	582.2	---
التجارة المحلية	17.3	4,168.4	16.1	3,763.2	10.8
الاستيراد	5.2	1,259.9	11.0	2,562.9	50.8
النقل والتخزين	6.8	1,636.1	6.1	1,421.3	15.1
الطاقة والتعدين	0.6	129.2	2.2	521.5	75.2
العقارات	8.9	2,152.9	4.3	991.3	117.2
أخرى	25.9	6,240.3	24.0	5,607.9	11.3
المجموع	100	24,102.8	100	23,329.2	3.3

المصدر: إعداد الطالب من تقارير بنك السودان المركزي

يوضح الجدول رقم (5) تدفق التمويل الممنوح من المصارف العاملة حسب الأنشطة الاقتصادية خلال عامي (2011-2012) يلاحظ أن نشاط العقارات يأتي في المرتبة الأولى من حيث الزيادة في تدفق التمويل، إذ ارتفع من 991.3 مليون جنية خلال عام 2011 إلى 2152.9 مليون جنية خلال عام 2012 بمعدل 117.2%، كما ارتفع تدفق التمويل الممنوح للنشاط الزراعي من 1483.9 مليون جنية خلال عام 2011 إلى 2873.3 مليون جنية خلال عام 2012 بمعدل 93.6% وارتفع تدفق تمويل نشاط المصادر من 865.0 مليون جنية خلال عام 2011 إلى 1065.6 مليون جنية خلا عام 2012 بمعدل 23.2%، بينما انخفض تدفق التمويل الممنوح إلى قطاع الصناعة من 5531.0 مليون جنية خلال عام 2011 إلى 4577.5 مليون جنية خلال عام 2012 بمعدل 17.2

جدول رقم (6) يوضح تدفق التمويل المصرفي حسب الأنشطة الاقتصادية بالعملة المحلية خلال عامي 2012-2013

القطاع	2013		2012		التغير %
	المساهمة %	التدفق	المساهمة %	التدفق	
الزراعة	19.9	6,721.0	11.9	2,873.3	133.9
الصناعة	16.2	5,486.7	19.0	4,577.7	19.9
المصادر	6.7	2,259.2	4.4	1,065.6	112.0
التجارة المحلية	12.9	4,368.8	17.3	4,168.4	4.8
الاستيراد	5.6	1,886.0	5.2	1,259.9	49.7
النقل والتخزين	10.2	3,433.9	6.8	1,636.1	109.9
الطاقة والتعدين	1.4	488.5	0.6	129.2	278.1
العقارات	9.0	3,042.3	8.9	2,152.9	41.3
أخرى	18.1	6,136.1	25.9	6,240.3	1.7
المجموع	100	33,822.5	100	24,202.8	40.3

المصدر: إعداد الطالب من تقارير بنك السودان المركزي

يوضح الجدول رقم (6) تدفق التمويل الممنوح من المصارف العاملة حسب الأنشطة الاقتصادية خلال عامي (2012-2013) يلاحظ أن نشاط الزراعة يساهم بنسبة 19.9% من إجمالي التدفق خلال عام 2013 لقد ارتفع لتدفق التمويل الممنوح للنشاط الزراعي من 2873.3 مليون جنية خلال عام 2012 إلى 6721.0 مليون جنية خلال عام 2013 بمعدل 133.9% وساهمت الصناعة بنسبة 16.2% وكذلك ساهم قطاع التجارة المحلية بنسبة 12.9% كما بلغت نسبة مساهمة قطاع النقل والتخزين 10.2% وقطاع العقارات والتشيد بنسبة 9.0% بينما تمثل القطاعات الأخرى نسبة مساهمة 18.1% من إجمالي تدفق التمويل خلال عام 2013.

جدول رقم (7) يوضح تدفق التمويل المصرفي حسب الأنشطة الاقتصادية بالعملة المحلية خلال عامي 2014-2015

القطاع	2015		2014		التغير %
	المساهمة %	التدفق	المساهمة %	التدفق	
الزراعة	20.5	11,089.4	15.7	6,062.1	82.9
الصناعة	14.1	7,899.3	13.3	5,155.8	53.9
المصادر	4.1	2,230.5	4.6	1,771.7	25.9
النقل والتخزين	4.6	2,508.5	5.8	2,237.3	12.1
التجارة المحلية	18.3	9,928.5	17.0	6,586.3	50.7
الطاقة والتعدين	0.7	401.2	1.6	610.5	34.3
العقارات	11.0	5,937.0	9.9	3,848.2	54.3
الاستيراد	2.9	1,568.9	7.7	2,968.2	47.1
أخرى	23.3	12,629.9	24.4	9,436.9	33.8
المجموع	100	54,193.2	100	38,678.6	401

المصدر: إعداد الطالب من تقارير بنك السودان المركزي

يوضح الجدول رقم (7) تدفق التمويل الممنوح من المصارف العاملة حسب الأنشطة الاقتصادية خلال عامي (2014-2015) يلاحظ من الجدول أن تمويل الزراعة يمثل 20.5 % من إجمالي التدفق خلال عام 2015 وقد ارتفع تدفق التمويل الممنوح لنشاط الزراعة من 6062.1 مليون جنية خلال عام 2014 إلى 11089.4 مليون جنية خلال عام 2015 بمعدل 82.9 %، ويمثل تمويل التجارة المحلية 18.3 % ويمثل القطاع الصناعي 14.1 % وقطاع العقارات 11.0 % بينما تمثل القطاعات الأخرى 23.3 % من إجمالي تدفق التمويل المصرفي خلال عام 2015.

جدول رقم (8) يوضح تدفق التمويل المصرفي حسب الأنشطة الاقتصادية بالعملة المحلية خلال عامي 2016-2017

القطاع	2017		2016		التغير %
	المساهمة %	التدفق	المساهمة %	التدفق	
الزراعة	18.7	23,393.9	22.7	18,893.6	23.8
التجارة المحلية	17.8	22.27	19.9	16.62	34.0
الصناعة	13.8	17.34	11.5	9.57	81.2
العقارات و التشيد	13.6	16.96	11.8	9.89	71.8
النقل والتخزين	4.1	5.16	4.1	3.45	49.3
الاستيراد	3.3	4.07	3.6	3.01	35.2
المصادر	3.1	3.84	2.0	1.62	136.2
الطاقة والتعدين	3.1	3.83	1.1	941.6	307.3
أخرى	22.5	28.19	23.2	19.35	45.7
المجموع	100	125.09	100	83.35	50.1

المصدر: إعداد الطالب من تقارير بنك السودان المركزي

يوضح الجدول رقم (8) تدفق التمويل الممنوح من المصارف العاملة حسب الأنشطة الاقتصادية خلال عامي (2016-2017) يلاحظ أن تمويل الزراعة يمثل 18.7% من إجمالي التدفق خلال عام 2017 وقد ارتفع من 18893.6 مليون جنية خلال عام 2016 إلى 23393.9 مليون جنية خلال عام 2017 بمعدل 23.8% ويمثل تمويل التجارة المحلية 17.8% والقطاع الصناعي 13.8% وقطاع العقارات 13.6% والقطاعات الأخرى 22.5% من إجمالي التمويل الممنوح خلال عام 2017.

المبحث الثاني: نبذة تاريخية عن تجارة السودان الخارجية

أولاً: تجارة السودان الخارجية (ما قبل عام 2000 م)

كان الاقتصاد السوداني وحتى حقبة التسعينات اقتصاداً زراعياً يعتمد علي الزراعة بشكل أساسي حيث تساهم الزراعة ب 45% من الناتج المحلي الإجمالي ويعتمد عليه أكثر من 70% من السكان في معيشتهم وعملهم كما يمثل المصدر الأساسي لصادرات السودان.⁽¹⁾

طيلة عقدي السبعينات والثمانينات اتسمت اتجاهات الصادر بالجمود نتيجة لنمو الإنتاج البطئ والمتدهور أحياناً، ولم تتطور الصادرات ولم يتغير حجمها بالرغم من الإمكانيات التي تتمتع بها البلاد من زراعة ومعادن وقاعدة صناعية كبرى . وكانت موارد الصادرات تتأرجح بين 400 مليون إلي 600 مليون دولار سنوياً خلال تلك الفترة. وفي النصف الثاني من التسعينات فشلت الصادرات السودانية في تحقيق المستوي الذي توصلت إليه في السبعينات. وكان من أبرز المعوقات والمحددات للصادرات ما يلي :-

- 1- اعتماد الصادرات علي المحاصيل الزراعية بصفة أساسية .وقد أتم الإنتاج الزراعي بعدم الاستقرار بسبب تذبذب هطول الأمطار، كما شهدت الفترة كوارث الجفاف والتصحر التي أدت إلي تراجع كبير في إنتاج الزراعة المطرية.
- 2- السياسات الاقتصادية والتجارية المعوقة للصادر خاصة في مجال الرخص والتسعير والقيود علي هوامش الأرباح، ونظام سعر الصرف غير الواقعي خاصة بالنسبة لسلع الصادر الرئيسية التي كانت تعامل بسعر الصرف الرسمي مثل الصمغ والقطن ، هذا إلي جانب القيود التي كانت تفرضها لائحة التعامل بالنقد الأجنبي والتي كانت تضع قيوداً إضافية علي تحويلات موارد الصادر وتحديد أسعار الصرف لها .
- 3- تدهور البنية الأساسية في الزراعة المرورية خاصة في نظم الري والآليات الزراعية، وذلك لتوقف تدفقات القروض وعجز الدولة عن توفير العملات الأجنبية لإعادة تعميمها وصيانتها .. مما أدى إلي تراجع في إنتاج الزراعة المرورية وبالتالي تراجع حجم وقيمة الصادرات.

¹ الامانة العامة للمجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي ،مختصر تقييم الخطة الخمسية الثانية (2016-2012م) ، 2014م ، ص 68.

4- السياسات التسويقية لم تكن متحيزة للمنتجين ففي داخل السودان كان تسويق سلع الصادر الأساسية خاصة القطن والصمغ محتكرة لدي مؤسسات عامة وشركات الامتياز والتي اتسمت أداؤها بالضعف مما أدى إلي تكبد المنتجين خسائر كبيرة . وحاولت الحكومة لتغطية هذه الخسارات بدعم الشركات المسوقة عن طريق تقديم التمويل المصرفي لها وذلك بالطبع علي حساب القطاع الخاص . (1)

إن نمو الصادرات السودانية يعتمد على حد كبير علي معدل صادرات القطن الذي يشكل إلى وقت قريب حوالي 40% من إجمالي الصادرات في السنوات الماضية خلال السنوات 1988، 1987، 1986، 1985 قدر متوسط الصادرات السنوي بما يعادل 490 مليون دولار ، وقد ارتفعت الصادرات بحلول عام 1989م بمعدل 13% لتصل إلى 550 مليون دولار. وبرغم جودة الإنتاج في كل المحاصيل في هذه الفترة، ولكن الزيادة في صادرات القطن بالمعدل المذكور لم يواكبه معدل الصادرات من المحاصيل الأخرى. وفي العام 1990م حافظت صادرات القطن علي معدلها المرتفع ولكن تزامنت معها زيادة كبيرة في صادرات السمسم والذرة بينما انخفضت صادرات الفول . بهذا قدر حجم الصادرات بحوالي 465 مليون دولار في السنوات المذكورة ، وبالرغم من زيادة الإنتاج في معظم المحاصيل وارتفاع تكاليف الترحيل، فإن عملية تصدير أغلب المحاصيل لم تكن مربحة في ظل سعر الصادر في الوقت المشار إليه. وعليه بات من الصعب تسويق هذه السلع إلا عن طريق المقايضة او بيعها وفق السعر المعلن مع دعم المزارعين عن طريق القروض.

أما عن حجم واردات السودان الحقيقية فهي أكبر بكثير مما تصدره الجهات الرسمية أو تعكسه السجلات، فكثير من الواردات إما إن تدخل السودان عن طريق المهربين بالجمال وبالسنايك "مراكب صغيرة " عبر البحر الأحمر، أو عبر حدود السودان الشرقية من الدول المجاورة .هناك أيضاً الكثير من البضائع التي يحضرها التجار المتجولين " تجار الشنطة " وهؤلاء لا يدخل نشاطهم ضمن سجلات الواردات الرسمية، كما أن المغتربين السودانيين يحضرون في حقائبهم الكثير من الملابس والعلطور والأدوات الكهربائية والمواد الاستهلاكية وكل هذا خارج سجلات الواردات الرسمية للدولة. عليه فإن الحديث عن الواردات بناء علي سجلات الواردات الرسمية إنما يعكس جزءاً من الحقيقة ولكن ليس كل الحقيقة. وفقاً لما ورد في تقرير صندوق النقد الدولي (1990م)

¹ منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان، عبد الوهاب عثمان شيخ موسي، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، 2001م، ص ص 99، 97

فإن واردات السودان قد بدأت تتحسن في الأعوام 1988م/1987م، وترتفع تدريجياً بعد تدهور دام خمسة سنوات سابقة، ويرجع هذا التدهور في تلك الحقبة إلى ندرة العملات الصعبة ، وعجز ميزان المدفوعات عن تلبية الطلب علي العملات الحرة اللازمة لتمويل الواردات . هذا القصور تسبب في ندرة مدخلات الإنتاج للزراعة والصناعة، وكذلك المواد الاستهلاكية الضرورية. وفي العام 1988م بلغت نسبة الزيادة في الواردات %47 وذلك سبب زيادة تحويلات المغتربين، وزيادة حجم العون الخارجي المتفق عليه مع السودان. وهذه الاتفاقيات هي التي أبرمتها الحكومة الديمقراطية لإعادة تأهيل الكثير من مشاريع القطاعين الصناعي والزراعي ، قد بلغ حجم العون الخارجي الذي تلقاه السودان في تلك الفترة %37 مما أتفق عليه وأستمر حجم الاستيراد علي ما هو عليه في السنوات 1988م/1989م، باستثناء ما قيمته 42 مليون دولار هي عبارة عن مواد إغاثة للإقليم الجنوبي في الأعوام 1990م /1989م.

وقد سجلت الواردات انخفاضا بلغ %20 بسبب شح الموارد الخارجية من العملات الصعبة، نتيجة لانخفاض العون الخارجي وقلة التحويلات الخاصة، بالإضافة للضوابط الصارمة التي اتبعت في منح الرخص التجارية للاستيراد (1)

ثانياً: نبذة تاريخية عن تجارة السودان الخارجية (2000-2016م)

1- قسوم خيرى بلال ، إشكاليات الاقتصاد والتنمية في السودان ، الخرطوم ، الطبعة الثانية ، 2013م ، ص ص 213-218

هنالك العديد من التطورات التي حدثت في هيكل الاقتصاد السوداني وكان لها عميق الأثر في أداء كلا من ميزان المدفوعات والميزان التجاري الأمر الذي أنعكس علي علاقة السودان مع العالم الخارجي (الشركاء التجاريين) فالمنتبع لمسيرة الاقتصاد السوداني ما قبل العام 2000م، يجد أنه كان اقتصاد حرب يتم توجيهه غالبية النفقات إلي مناطق الحرب وتوفير العتاد، كما كانت الضرائب هي المصدر الرئيسي للإيرادات الدولة لتغطية العجز في الموازنة العامة للدولة، حيث أدى هذا الوضع إلي ارتفاع معدلات التضخم بصورة كبيرة وبالمقابل ارتفاع معدلات البطالة مما حدا بالدولة لتبني مجموعة من البرامج الإصلاحية الاقتصادية لمعالجة الأمر، فعلي صعيد التجارة الخارجية وميزان المدفوعات، هنالك مجهودات كبيرة بذلت لتقييد استخدام النقد الأجنبي من حظر استيراد السلع الكمالية وذلك لتوفير النقد الأجنبي وتشجيع الصادرات وخصوصاً الصادرات غير البترولية بعد عام 2000م. كما كان لاتفاقية السلام في نيفاشا أثر مباشر علي الاقتصاد السوداني مما أدى إلي توظيف كل المصروفات الحكومية إلي مشاريع التنمية بدلا عن الحرب (1).

ووفقا لمشروعات الخطة الخمسية (2007م_2011م) ، للمجلس القومي للتخطيط الإستراتيجي فإن سياسة الدولة التجارية الخارجية تتمثل في مقابلة الالتزامات الناشئة عن الانضمام لاتفاقيات الدولية والإقليمية في مجال التجارة الخارجية، والاستعداد لمقابلة الالتزامات الناشئة من انضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية والتجمعات الإقليمية، وللاستفادة من الرخص والميزات التي تمنحها اتفاقية التجارة العالمية للدول النامية والأقل نمواً، والعمل علي حماية الاقتصاد الوطني من الآثار الضارة لعمليات الإغراق والدعم غير المبرر ومكافحة الاحتكار، وتوجيه السياسات النقدية والمالية لاحتواء الآثار السالبة علي التجارة الخارجية جراء الالتزام بنصوص اتفاقيات التجارة الحرة وتوحيد النظم الجمركية علي المستوي الثنائي، الإقليمي والدولي بالإضافة علي إلي العمل علي تلبية احتياجات دول الجوار من المنتجات السودانية

¹ الوليد أحمد طلحة ، مجلة الدراسات المصرفية والمالية ، أثر برامج الإصلاح الاقتصادي علي ميزان المدفوعات في السودان خلال الفترة 2000م -2016م ،أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية ، العدد العشرون ، 2012م. ص 28

وربطها بشبكات الطرق البرية والسكك الحديدية والموانئ البحرية وإيلاء عناية خاصة للدول المغلقة التي ليس لها منافذ وموانئ بحرية .

وقد استمرت الدولة في إزالة القيود الإدارية لتعميق مقومات تحرير التجارة الخارجية واعتماد آليات السوق في عملية الصادر والوارد وفق الأهداف القومية ، ورفع معدل نمو الصادرات غير البترولية سنوياً وتنشيط الطلب الخارجي عبر زيادة الشركات والتعاون الثنائي والإقليمي وفتح أسواق جديدة للصادرات، وتنظيم الجهود المؤسسية والتقنية والميزات النسبية السلعية لزيادة تنافسية الصادرات السودانية، ومراجعة ودراسة آثار الرسوم والضرائب علي عمليات الصادر، بالإضافة إلي زيادة تمويل الصادر وتقديم الدعم والضمانات اللازمة والتسهيلات الائتمانية، ودعم وزيادة رأس المال الوكالة الوطنية لتمويل الصادرات كما عملت علي المحافظة علي الميزة السيادية للسودان في إنتاج وتسويق السلع الرئيسية كالصمغ العربي والقطن والحبوب الزيتية والماشية.

وقد تم إنشاء مجالس عملة متخصصة لكل سلعة تختص بتنظيم ورعاية الإنتاج والتسويق والتصنيع والجودة والبحوث والتطوير والتنمية، وإشراك المصدرين في وضع السياسات المرتبطة بزيادة الصادرات، وإنشاء نظام مؤسسي لتوفير توحيد معلومات وبيانات الصادر، وقيام مركز لتطوير الصادرات السودانية غير البترولية، بالإضافة إلى التنسيق مع الولايات لإقامة وتنظيم أسواق المحاصيل والماشية، ونقل التقنية وتوطينها ودعم القدرات التسويقية لأجهزة ومؤسسات الصادر.

في إطار ذلك تم رفع الدعم عن البترول عن طريق تعديل الأسعار المحلية لتتجاوز الأسعار العالمية، وتحرير الواردات وأسعار وقود الطائرات والكيروسين وامتناع بنك السودان عن تحويل واردات الحكومة عدا البترول الخام وبعض المنتجات البترولية والأدوية وقطع الغيار، وتخفيض مطالبات تسليم عائدات الصادرات لبنك السودان علي المنتجات عدا القطن والصمغ العربي من 30%--25% أما القطن فانخفض من 100% إلى 40% بينما ارتفعت المطالبة علي بعض المنتجات من 50% إلى 60% (1).

1 الوليد أحمد طلحة المرجع السابق ، ص 31

تم عمل خطة لزيادة تحرير أسعار النفط ، ومراجعة نظام التجارة مع الوضع في الاعتبار عمل خطة لتنظيم التجارة وتسهيل المعاملات الإدارية التي تحكم التجارة الخارجية ، ورفع الحظر علي تصدير بعض السلع كما تم خفض الضريبة علي بعضها ، أيضاً وافقت السلطات التنفيذية علي تحديد الإعفاءات الجمركية في عام واحد بعد قانون تشجيع الاستثمار .

في عام 2001م تم تخفيض تعريفه الواردات من 60% إلى 40% وتخفيض التعريفه المتوسطة إلى اقل من 20% وتخفيض عدد الفئات من 3-4 ، وإلغاء وجوب 20 يوم كحد لملكية المصدرين للنقد الأجنبي .

تماشياً مع سياسة التحرير الاقتصادي المعلنة في فبراير 1992م ظلت سياسة الدولة في مجال التجارة الخارجية للعام 2003 تسعي إلي إزالة القيود والمعوقات علي التجارة الخارجية ففي مجال الصادر زاد الاهتمام بتطوير مواصفات الصادر مع فتح أسواق جديدة ، كما بذلت الجهود لتطوير الأسواق التقليدية . أما في مجال الاستيراد فقد تم تطوير الإجراءات الخاصة لكافة طرق الاستيراد ومنح التمويل بالنقد الأجنبي والتسهيلات الخارجية .

وفي إطار اتفاقية الكوميسا الهادفة إلي تكوين وحدة اقتصادية واصل السودان تطبيقية الفعلي للتعريفه الجمركية الصفرية بغرض تشجيع تجارته البينية مع ثمانية دول الكوميسا البالغة عشرون دولة .

هدفت السياسة العامة للدولة للعام 2004 إلي توسيع قاعدة الصادرات إلي جانب تقوية القدرات والميزة التنافسية لسلع الصادر غير البترولية . وقد تم التأمين علي الاهتمام بفتح أسواق جديدة إلي جانب تطوير الأسواق التقليدية.

أما في جانب الاستيراد وفي الاتجاه نحو إكمال تحرير التجارة الخارجية، فقد تمت بعض التعديلات كمنح التمويل بالنقد الأجنبي وتعديل الفقرة الخاصة بفترة التمويل والتي كانت لا تتجاوز عاماً واحداً حسب طبيعة العملية حيث أستثني من ذلك تمويل استيراد السلع الرأسمالية والمواد الخام والسلع الوسيطة وذلك وفق ضوابط معينة وتقليص قائمة السلع غير المسموح باستيرادها بتسهيلات في الدفع .

في إطار تشجيع التجارة البينية لدول الكوميسا واصل السودان التطبيق الفعلي للتعريفه الجمركية الصفرية مع بعض الدول المنضوية تحت مظلة هذه المنظمة الإقليمية .

وفي العام 2011م تعرض الاقتصاد لصدمة انفصال الجنوب والتي كان من أثارها فقدان 75% من إنتاج البترول وبالتالي فقدان 50% من إيرادات الموازنة العامة 90% من مصادر النقد الأجنبي. أدى ذلك إلي تراجع الأساسيات الاقتصادية بشكل كبير وفي مقدمة ذلك تراجع معدل النمو إلي حوالي 2% في 2011 و2012 وتزايد العجز المالي وزادت الفجوة بين السعر الرسمي للجنينة وسعر الصرف الحر في السوق الموازي وارتفاع معدلات التضخم، وقبل إعلان نتيجة الاستفتاء وانفصال الجنوب قامت وزارة المالية بالتنسيق مع الجهات المختصة بإعداد البرنامج لإسعافي (2011- 2013) وقد أعد البرنامج لإسعافي تحسباً للتحديات التي تواجه السودان بعد انفصال الجنوب ومواجهة الآثار المترتبة علي الاقتصاد الوطني في إطاره الكلي وجوانبه المالية والنقدية والتمويلية.

وعند إعداد الخطة الخمسية الثانية (2016- 2012) اعتمد البرنامج الثلاثي كمرتكز أساسي ومرجعية أولية للخطة الخمسية الثانية استناداً علي تلك التحديات والأهداف التي حددها البرنامج الإسعافي وعلي ضوء ذلك تم تعديل مدي البرنامج من (2011-2013) إلي (-2012- 2014) وتم تعديل مسماه ليصير البرنامج الثلاثي لاستدامة النمو وتحقيق الاستقرار لبيتزامن مع بداية الخطة الخمسية الثانية (2016-2012) بغرض تحقيق الاستقرار الاقتصادي كمبادرة اقتصادية لكبح جماح التضخم وتثبيت سعر الصرف وزيادة الاعتماد علي القطاعات الإنتاجية الحقيقية (الزراعة ، الثروة الحيوانية ، والتعدين ومبادرات أخرى كبرنامج النهضة الزراعية بغرض تطوير العائدات غير البترولية وزيادة مساهمتها في زيادة الصادرات وإحلال الواردات من السلع الإستراتيجية (القمح ، السكر ، القطن ، الصمغ العربي و اللحوم، المعادن، زيوت الطعام، والأدوية) وأخري ولأنية بغرض إحكام التنسيق وتجويد الأداء بما يمكن من مجابهة التحديات المماثلة بحسن توظيف واستخدام الموارد المتاحة بكفاءة. تمثلت أهم تحديات البرنامج في القطاع الحقيقي في الآتي :

1. تحديد مصادر النمو الاقتصادي التي تؤدي إلي تحسين الأداء الاقتصادي في الإطار الزمني للموضوع.
2. خفض تكلفة الإنتاج وزيادة الإنتاجية وتنافسية السلع الوطنية وقدرتها في النفاذ الي الأسواق العالمية.
3. حشد الموارد وتوجيهها إلي الإنتاج.
4. معالجة ضمور وانسياب القروض والمساعدات الخارجية والحرمان من الحقوق المكتسبة.⁽¹⁾

¹ مرجع سبق ذكره مختصر تقويم الخطة الخمسية الثانية (2016-2012م) ، 2014م ، ص ص 69-70

المبحث الثالث: أداء الميزان التجاري خلال الفترة (2004-2016م) والعوامل المؤثرة على الميزان التجاري في السودان

أولاً: أداء الميزان التجاري في السودان خلال الفترة (2004-2016)

الجدول التالي يوضح أداء الميزان التجاري للعام (2004-2005)

جدول رقم (9) :

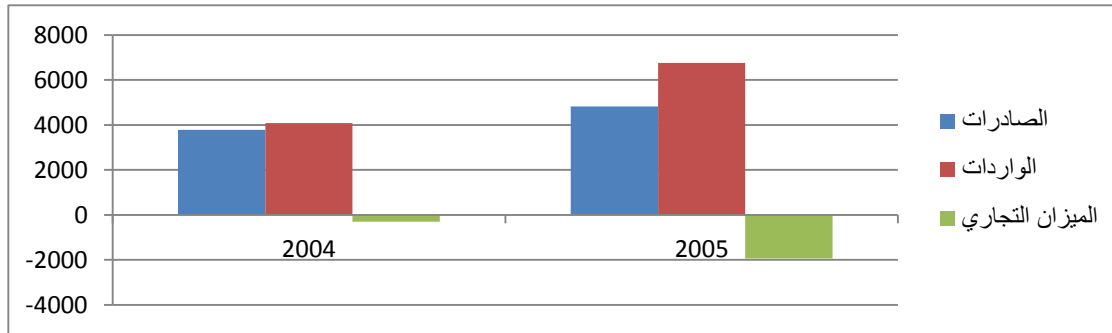
مليون دولار

البيان	2004	2005
قيمة الصادرات	3,777,8	4,824.3
مواد بترولية	3,100,5	4,187,4
مواد غير بترولية	677,3	636,9
قيم الواردات (CIF)	4,075,2	6,756,8
الميزان التجاري	(297,5)	(1,932,5)

المصدر: تقرير بنك السودان المركزي 2005م

الشكل التالي يوضح أداء الميزان التجاري للعام (2004-2005)

شكل رقم (1) :



مليون دولار

المصدر: إعداد الباحث من تقرير بنك السودان المركزي بواسطة برنامج Excel

يتضح من الجدول رقم (9) والشكل رقم (1) ارتفاع العجز في الميزان التجاري من 297,5 مليون دولار في عام 2004م إلى 1,932,5 مليون دولار في العام 2005م بمعدل 549.8% ، ويعزي ذلك للزيادة الكبيرة في الواردات والتي ارتفعت من 4,075.2 مليون دولار في عام 2004م إلى 6,756.8 مليون دولار في عام 2005م بمعدل 65.8%.

الجدول التالي يوضح أداء الميزان التجاري لعام(2006-2005م)

جدول رقم (10):

مليون دولار

بنك السودان

البيان	2005	2006
قيمة الصادرات	4,824.3	5,656,6
مواد بترولية	4,187,4	5,087,2
مواد غير بترولية	636,9	569.4
قيم الواردات (CIF)	6,756,8	8,073,5
الميزان التجاري	(1,932,5)	(2,416,9)

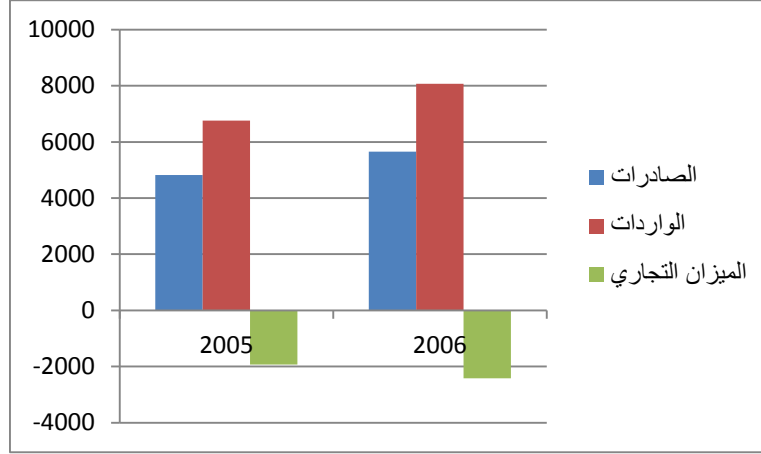
المصدر: تقرير

المركزي 2006

والشكل التالي يوضح أداء الميزان التجاري لعام (2006-2005م)

شكل رقم (2):

مليون دولار



المصدر: إعداد الباحث من تقرير بنك السودان المركزي بواسطة برنامج Excel

يتضح من الجدول رقم (10) والشكل رقم (2) ارتفاع العجز في الميزان من 1,932,5 مليون دولار في عام 2005م إلي 2,416,8 مليون دولار في عام 2006م بمعدل 25,1% ويعزى ذلك للزيادة الكبيرة في الواردات والتي ارتفعت من 6,756,8 مليون دولار في عام 2005 إلي 8,073,5 مليون دولار في 2006 بمعدل 19,5% .

الجدول التالي يوضح أداء الميزان التجاري لعام (2006-2007م)

جدول رقم (11):

مليون دولار

البيان	2006	2007
قيمة الصادرات	5,656,6	8,879.2
مواد بترولية	5,087,2	8,418.5
مواد غير بترولية	569.4	460.7
قيم الواردات (CIF)	7,104.7*	7,722.4
الميزان التجاري	(1,448.1)	1,156.8

المصدر: تقرير بنك السودان المركزي 2007م

*تم تعديل قيمة الواردات في عام 2006م من 8,073.5 مليون دولار الي 7,104.7 مليون دولار

والشكل التالي يوضح أداء الميزان التجاري لعام (2006-2007م)

شكل رقم (3)

مليون دولار



المصدر: إعداد الباحث من تقرير بنك السودان المركزي بواسطة برنامج Excel

يتضح من الجدول رقم (11) والشكل رقم (3) تحول عجز الميزان التجاري من

1,448.1 مليون دولار في عام 2006م إلي فائض قدره 1,156.8 مليون دولار في عام 2007م

نتيجة لارتفاع حصة الصادرات بمعدل 57%، وذلك لزيادة حصة الصادرات البترولية من 5,087.2 مليون دولار في عام 2006م إلي 8,418.5 مليون دولار في عام 2007م. بينما انخفضت الصادرات الاخرى من 569.4 مليون دولار في عام 2006م إلي 460.7 مليون دولار في عام 2007م. أما الواردات فقد ارتفعت من 7,104.7 مليون دولار في عام 2006 إلي 7,722.4 مليون دولار في عام 2007 بمعدل 8.7% وذلك نتيجة لارتفاع الواردات الحكومية بمعدل 20.1% ، (متضمنة عون سلع بمبلغ 89.6 مليون دولار) ، وارتفاع واردات القطاع الخاص بمعدل 6.5%.

الجدول التالي يوضح أداء الميزان التجاري لعام(2007-2008م)

جدول رقم(12):

مليون دولار

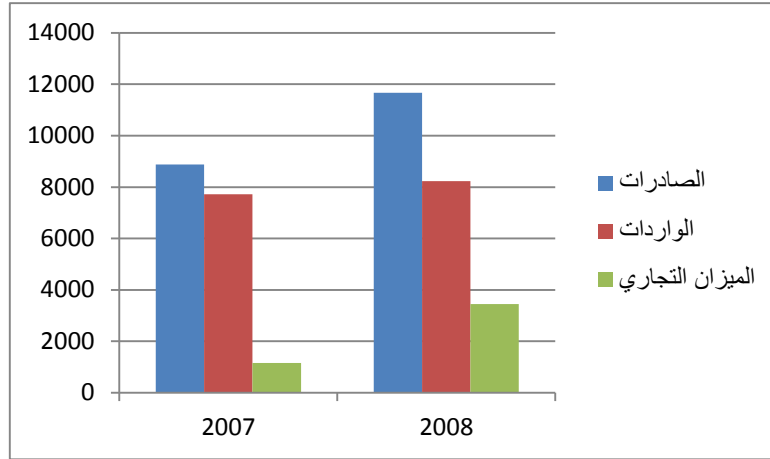
البيان	2007	2008
قيمة الصادرات	8,879.2	11,670.5
مواد بترولية	8,418.5	11,094.1
مواد غير بترولية	460.7	576.4
قيم الواردات (CIF)	7,722.4	8,229.4
الميزان التجاري	1,156.8	3,441.1

المصدر: تقرير بنك السودان المركزي 2008

والشكل التالي يوضح أداء الميزان التجاري لعام(2007-2008م)

شكل رقم (4):

مليون دولار



المصدر : إعداد الباحث من تقرير بنك السودان المركزي بواسطة برنامج Excel
يتضح من الجدول رقم (12) والشكل رقم (4) ارتفاع الفائض في الميزان التجاري ارتفاعاً كبيراً من 1,156.8 مليون دولار في عام 2007 إلى 3,441.5 مليون دولار في عام 2008 بمعدل 197.5% وذلك لازدياد حصة الصادرات البترولية من 8,418.5 مليون دولار في عام 2007 إلى 11,049.1 مليون دولار في عام 2008 بمعدل 31.8% . وكذلك ارتفعت الصادرات غير البترولية من 460.7 مليون دولار في عام 2007 إلى 576.4 مليون دولار في عام 2008م، أما الواردات فقد ارتفعت من 7,722.4 مليون دولار في عام 2007 إلى 8,229.4 مليون دولار في عام 2008م ، بمعدل 6.6% . نتيجة لارتفاع واردات القطاع الخاص بمعدل 12.9% ، بالرغم من انخفاض الواردات الحكومية متضمنة عوناً سلعياً ببلغ 208.5 مليون دولار بمعدل 22.6% .

الجدول التالي يوضح أداء الميزان التجاري لعام (2009-2008م)

جدول رقم (13):

مليون دولار

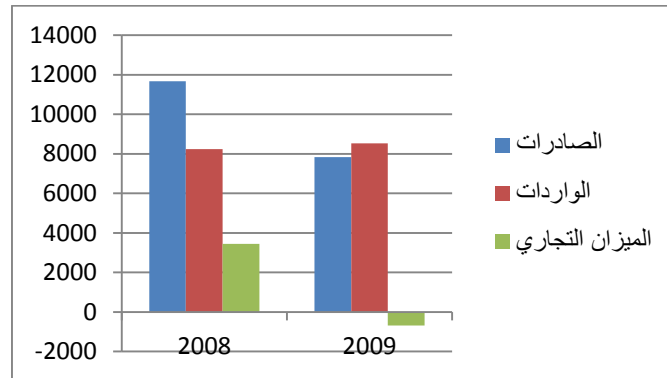
البيان	2008	2009
قيمة الصادرات	11,670.5	7,833.7
مواد بترولية	11,094.1	7,131.2
مواد غير بترولية	576.4	702.5
قيم الواردات (CIF)	(8,229.4)	(8,528.0)
الميزان التجاري	3,441.1	(694.3)

المصدر: تقرير بنك السودان المركزي 2009م

والشكل التالي يوضح أداء الميزان التجاري لعام (2009-2008م)

شكل رقم (5)

مليون دولار



المصدر: إعداد الباحث من تقرير بنك السودان المركزي بواسطة برنامج Excel

من الجدول رقم (13) والشكل رقم (5) يتضح تحول الفائض في الميزان التجاري من 3,441.1 مليون دولار في عام 2008م الي -694.3 مليون دولار في عام 2009م ، ويعزي ذلك لانخفاض الصادرات من 11,670.5 مليون دولار في عام 2008م الي 7,833.7 مليون دولار في عام 2009م ، اضافة الي الزيادة في قيمة الواردات من 8,229.4 مليون دولار في عام 2008م الي 8,528.0 مليون دولار في عام 2009م.

الجدول التالي يوضح أداء الميزان التجاري لعام (2010-2009م)

جدول رقم (14):

مليون دولار

البيان	2009	2010
قيمة الصادرات	8,257.1*	11,404.3
مواد بترولية	7,236.8	9,695.2
مواد غير بترولية	10,203	17,091
قيم الواردات (CIF)	8,528.0	8,839.4
الميزان التجاري	(270.9)	2,564.9

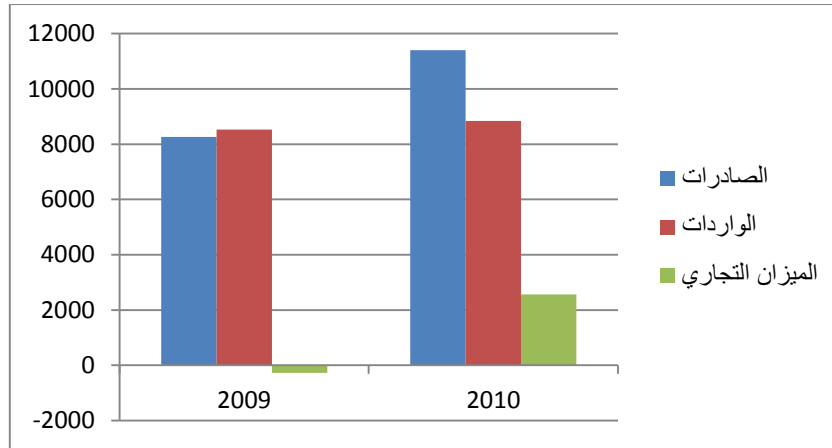
المصدر: تقرير بنك السودان المركزي 2010م

*تم تعديل قيمة الصادرات في عام 2009م من 7,833.7 مليون دولار الي 8,257.1 مليون دولار

والشكل التالي يوضح أداء الميزان التجاري لعام (2010-2009م)

شكل رقم (6):

مليون دولار



إعداد الباحث من تقرير بنك السودان المركزي بواسطة برنامج Excel

يتضح من الجدول رقم (14) والشكل رقم (6) التحول في موقف الميزان التجاري من عجز بمبلغ 270.9 مليون دولار عام 2009م إلي فائض بمبلغ 2,564.9 مليون دولار في عام 2010م بمعدل 1,046.8% وذلك لارتفاع حصة الصادرات من 8,257.1 مليون دولار في عام 2009م إلي 11,404.3 مليون دولار في عام 2010 بمعدل 38.1%، ويعزي ذلك في المقام الأول لارتفاع أسعار صادرات المنتجات البترولية كما ارتفعت حصة صادرة الذهب من 403.4 مليون دولار في عام 2009م إلي 1,018.0 مليون دولار في عام 2010م بمعدل 152.4% وارتفعت أيضا حصة الصادرات الاخرى من 616.9 مليون دولار في عام 2009م إلي 691.1 مليون دولار عام 2010م بمعدل 12% ويعزي ذلك الارتفاع الملحوظ لصادرة اللحوم والسمن ، أما الواردات

فقد حدث فيها ارتفاع طفيف من 8,528.0 مليون دولار في عام 2009م إلى 8,839.4 مليون دولار في عام 2010م بمعدل 3.7%

**الجدول التالي يوضح أداء الميزان التجاري لعام (2010-2011م)
جدول رقم (15):**

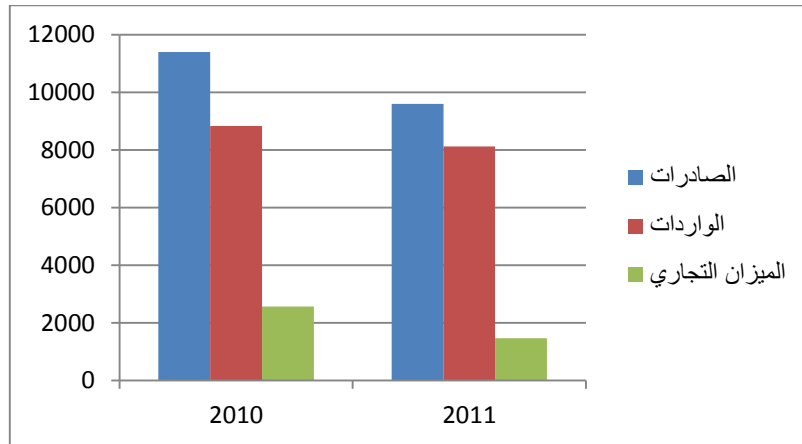
مليون دولار

البيان	2010	2011
قيمة الصادرات	11,404.3	9,598.6
مواد بترولية	9,695.2	7,304.4
مواد غير بترولية	17,091	22,942
قيم الواردات (CIF)	(8,839.4)	(8,127.70)
الميزان التجاري	2,564.9	1,470.9

المصدر: تقرير بنك السودان المركزي 2011م

**والشكل التالي يوضح أداء الميزان التجاري لعام (2010-2011م)
شكل رقم (7):**

مليون دولار



المصدر: إعداد الباحث من تقرير بنك السودان المركزي بواسطة برنامج Excel

يتضح من الجدول رقم (15) والشكل رقم (7) انخفاض الفائض في الميزان التجاري من

2,564.9 مليون دولار في عام 2010م إلى 1,470.9 مليون دولار في عام 2011م بمعدل 42.6%

، وذلك لانخفاض حصيلة الصادرات من 11,404.3 مليون دولار في عام 2010م إلي 9,598.6 مليون دولار في عام 2011م بمعدل 15.8% ، ويعزي انخفاض قيمة الصادرات في المقام الأول لانخفاض الكميات المصدرة من المنتجات البترولية (نتيجة لانفصال جنوب السودان) بالرغم من ارتفاع حصيلة الذهب من 1,018.0 مليون دولار في عام 2010م إلي 1,441.7 مليون دولار في عام 2011م بمعدل 41.6% ، وكذلك ارتفاع حصيلة الصادرات الغير البترولية من 691.1 مليون دولار في عام 2010م إلي 852.5 مليون دولار في عام 2011م بمعدل 23%، نتيجة لارتفاع الملحوظ لصادر الضأن ، والصبغ العربي و الكركدي ، أما الواردات فقد انخفضت من 8,839.4 مليون دولار في عام 2010م إلي 8,127.7 مليون دولار في عام 2011م بمعدل 8%، وذلك نتيجة لبعض إجراءات ترشيد الاستيراد التي اتخذتها السلطات ، ومنها إصدار القرار الوزاري رقم 2 لسنة 2011م بتاريخ 01/5/2011م الصادر من وزارة التجارة الخارجية والذي يحظر استيراد بعض السلع مما أدى إلي انخفاض كل من وسائل النقل والمنسوجات والمواد الغذائية.

الجدول التالي يوضح أداء الميزان التجاري لعام(2011-2012م)

جدول رقم (16):

مليون دولار

البيان	2011	2012
قيمة الصادرات	9,655.7*	3,367.7
مواد بترولية	7,304.4	256.6
مواد غير بترولية	23,513	31,111
قيم الواردات (CIF)	(8,127.70)	(8,338.0)
الميزان التجاري	1,528.1	(4,970.4)

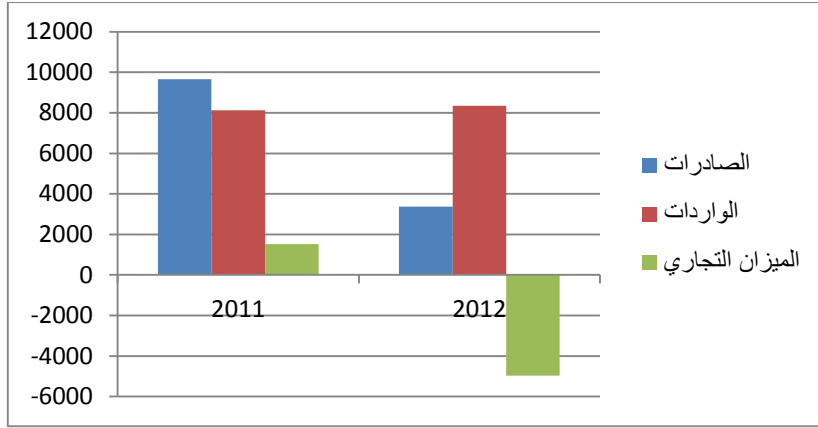
المصدر: تقرير بنك السودان المركزي 2012م

*تم تعديل قيمة الصادرات في عام 2011م من 9,598.6 مليون دولار الي 9,655.7 مليون دولار

والشكل التالي يوضح أداء الميزان التجاري لعام (2011-2012م)

شكل رقم (8):

مليون دولار



المصدر: إعداد الباحث من تقرير بنك السودان المركزي بواسطة برنامج Excel

يتضح من الجدول رقم (16) والشكل رقم (8) التحول الكبير في الميزان التجاري من فائض بمبلغ 1,528.1 مليون دولار في عام 2011م إلى عجز بمبلغ 4,970.4 مليون دولار في عام 2012م، وذلك لانخفاض قيمة الصادرات من 9,655.7 مليون دولار عام 2011م إلى 3,367.7 مليون دولار في عام 2012م بمعدل 65.1% ، ويعزي ذلك بصورة أساسية لانخفاض الكميات المصدرة من النفط الخام والمنتجات البترولية نتيجة لانفصال دولة جنوب السودان في يوليو 2011م، وقد ساهم تحسن موقف صادرات الذهب في انخفاض العجز الكبير في الميزان التجاري، أما الواردات فقد ارتفعت من 8,127.6 مليون دولار عام 2011م إلى 8,338.0 مليون دولار في عام 2012م بمعدل 2.6%.

الجدول التالي يوضح أداء الميزان التجاري لعام (2012-2013م)

جدول رقم (17):

مليون دولار

البيان	2012	2013
قيمة الصادرات	4,066.5*	7,086.2
مواد بترولية	955.0	4,013.0
مواد غير بترولية	3,111.0	3,073.2
قيم الواردات (CIF)	8,122.7**	8,727.9
الميزان التجاري	(4,056.2)	(1,641.7)

المصدر: تقرير بنك السودان المركزي 2013م

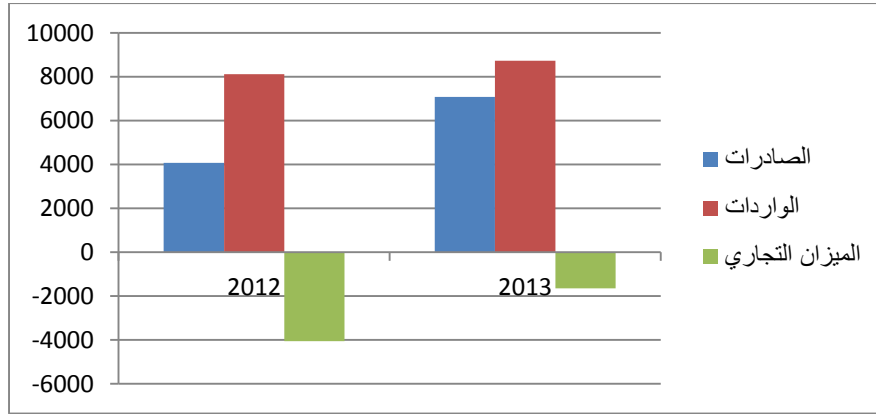
*تم تعديل قيمة الصادرات في عام 2012م من 3,367.0 مليون دولار الي 4,066.5 مليون دولار

** تم تعديل قيمة الواردات في عام 2012م من 8,338.0 مليون دولار الي 8,122.7

الشكل التالي يوضح أداء الميزان التجاري خلال عام 2013 مقارنة بعام 2012 .

شكل رقم (9):

مليون دولار



المصدر : إعداد الباحث من تقرير بنك السودان المركزي بواسطة برنامج Excel

يلاحظ من الجدول رقم (17) والشكل (9) انخفاض عجز الميزان التجاري من مبلغ 4,056.2 مليون دولار في عام 2012م إلي مبلغ 1,641.7 مليون دولار في عام 2013م وذلك لارتفاع قيمة الصادرات من 4,006.5 مليون دولار في عام 2012م إلي 7,086.2 مليون دولار في عام 2013م بمعدل 74.3%، ويعزي ذلك بصورة أساسية لارتفاع الكميات المصدرة من النفط الخام (نصيب أرباح الشركات الأجنبية من صادر البترول الخام) ، بالإضافة إلي قيمة الصادرات غير البترولية والذهب بمعدل 112.4%.

وارتفعت قيمة الواردات من 8,122.7 مليون دولار في عام 2012م الي 8,727.9 مليون دولار في عام 2013م بمعدل 7.5% ، وذلك لارتفاع قيمة واردات الحكومة من 598.3 مليون دولار في عام 2012م الي 851.8 مليون دولار في عام 2013م بمعدل 42.4% والذي نتج بصورة أساسية عن ارتفاع قيمة الواردات البترولية (الجازولين) بمعدل 57.5%، كما ارتفعت قيمة واردات القطاع الخاص من 7,524.4 مليون دولار في عام 2012م الي 7,876.1 مليون دولار في عام 2013م بمعدل 4.7%.

الشكل التالي يوضح أداء الميزان التجاري لعام 2013-2014م

جدول رقم (18)

مليون دولار

البيان	2013*	2014
قيمة الصادرات (FOB)	4,789.7	4,350.2
مواد البترولية	1,7165	1,254.1
مواد غير البترولية	3,073.2	3,096.1
قيمة الواردات (FOB)	8,727.9	9,211.3
الميزان التجاري	(5,128.3)	(4,861.1)

المصدر: تقرير بنك السودان المركزي 2014م

* تم تعديل بيانات صادر البترول الخام لانها كانت تضمن نصيب الشركات من بترول دولة جنوب السودان، تم تعديل إجمالي صادرات العام 2013 من 7,0862 مليون دولار الي 4,789.7 مليون دولار .

والشكل التالي يوضح أداء الميزان التجاري لعام (2013-2014)

شكل رقم (10):

مليون دولار



المصدر: إعداد الباحث من تقرير بنك السودان المركزي بواسطة برنامج Excel

يتضح من الجدول رقم (18) والشكل رقم (10) انخفاض العجز في الميزان التجاري من 5,128.3 مليون دولار في عام 2013م إلى 4,861.1 مليون دولار في عام 2014م علي الرغم من انخفاض قيمة الصادرات في عام 2014م ، والناتج عن انخفاض قيمة الصادرات البترولية والسلع الزراعية ، ويعود السبب الرئيسي في انخفاض عجز الميزان التجاري في عام 2014 لانخفاض قيمة بعض الواردات علي رأسها السكر ووسائل النقل.

الجدول التالي يوضح أداء الميزان التجاري لعام (2014-2015م)

جدول رقم (19):

مليون دولار

البيان	*2014	2015
الصادرات (FOB)	4,454.0	3,169.0
الصادرات البترولية	1,357.0	627.2
الصادرات غير البترولية	3,097.0	2,541.8
الواردات (FOB)	9,211.3	9,508.7
الميزان التجاري	(4,757.3)	(6,339.7)

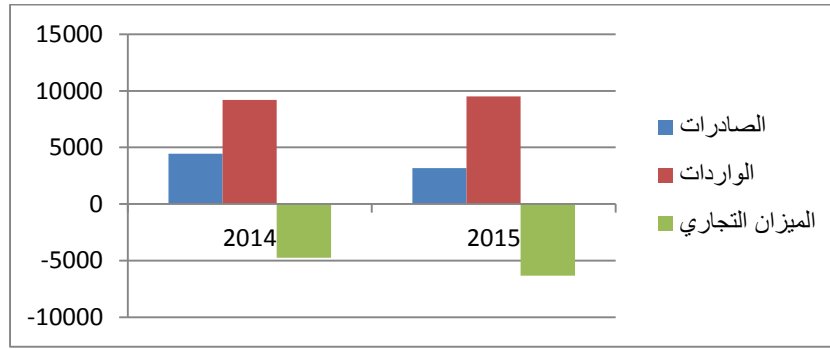
المصدر: تقرير بنك السودان المركزي 2015م

*تم تعديل قيمة الصادرات في عام 2014م من 4,789.7 مليون دولار الي 4,454.0 مليون دولار

والشكل التالي يوضح أداء الميزان التجاري لعام (2014-2015م)

شكل رقم (11):

مليون دولار



المصدر: إعداد الباحث من تقرير بنك السودان المركزي بواسطة برنامج Excel

يتضح من الجدول رقم (19) والشكل رقم (11) ارتفاع العجز في الميزان التجاري من 4,757.3 مليون دولار عام 2014م إلي 6,339.7 مليون دولار عام 2015م بمعدل %33.3 ويعزي ذلك لانخفاض قيمة الصادرات البترولية والصادرات غير البترولية وارتفاع قيمة الواردات، ويلاحظ أيضا انخفاض قيمة الصادرات من 4,454 مليون دولار خلال عام 2014م إلي 3,169 مليون دولار خلال عام 2015م بمعدل %28.8 ، ويلاحظ ارتفاع قيمة الواردات من 9,211.3 مليون دولار في عام 2014م إلي 9,508.7 مليون دولار في عام 2015م بمعدل %3.2 ، ويعزي ذلك لارتفاع قيمة وسائل النقل والمنسوجات والمصنوعات والآلات والمعدات والمواد الكيماوية وسلع أخرى.

الجدول التالي يوضح أداء الميزان التجاري لعام (2015-2016م)

جدول رقم (20)

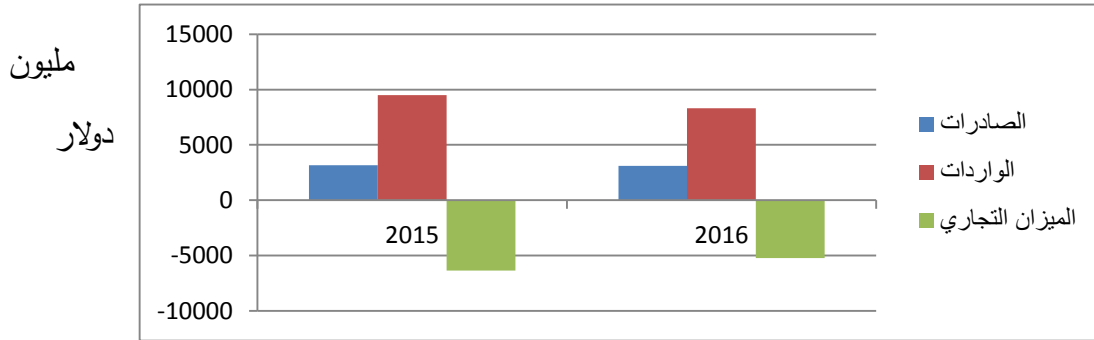
مليون دولار

البيان	2015	2016
الصادرات (FOB)	3,169.0	3,093.6
الصادرات البترولية	627.2	335.7
الصادرات غير البترولية	2,541.8	2,757.9
الواردات (FOB)	9,509.1*	8,323.4
الميزان التجاري	(6,340.1)	(5,229.8)

المصدر: تقرير بنك السودان المركزي 2016م

*تم تعديل قيمة الواردات في عام 2015م من 9,508.7 مليون دولار الي 9,509.1 مليون دولار.

والشكل رقم (12) التالي يوضح أداء الميزان التجاري لعام (2015-2016م)



المصدر: إعداد الباحث من تقرير بنك السودان المركزي بواسطة برنامج Excel

يتضح من الجدول رقم (20) والشكل رقم (12) انخفاض العجز في الميزان التجاري من 6,340.1 مليون دولار خلال عام 2015م إلي 5,229.8 مليون دولار خلال عام 2016م بمعدل 17.5% ويعزي ذلك لانخفاض قيمة الواردات بمعدل 12.5% ، ويلاحظ أيضا انخفاض قيمة الصادرات من 3,169.0 مليون دولار خلال عام 2015م إلي 3,093.6 مليون دولار خلال عام 2016م بمعدل 2.4% ، ويلاحظ انخفاض قيمة الواردات من 9,509.1 مليون دولار عام 2015م إلي 8,323.4 مليون دولار عام 2016م بمعدل 12.5%، ويعزي ذلك لانخفاض قيمة واردات كل من المصنوعات والمواد الكيماوية والمواد الخام والمنسوجات

ثانياً: العوامل التي تؤثر على الميزان التجاري في السودان

1- التضخم وأثره على الميزان التجاري:

يعتبر التضخم أداة لقياس الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، ويتم حساب التضخم من الرقم القياسي المرجح لمناسيب الأسعار لمجموعة من السلع (سلة من السلع والخدمات) (مرجحاً لأوزان تلك السلع بنسبة الأنفاق على السلعة إلى الأنفاق الكلي ويؤثر ذلك على قيمة النقود خلال فترة زمنية محددة، يؤثر التضخم على الميزان التجاري لما له من أهمية لأنه يحدث حالة اختلال اقتصادي ينعكس بصورة مباشرة أو غير مباشرة على كل الحسابات الاقتصادية ومما يؤثر على الميزان التجاري، وعليه نلفت الانتباه إلى أن التضخم هو الارتفاع في الوزن الإنفاقي للسلع وليس ارتفاع ظاهر في أسعار السلع، وكذلك على رغم من اختلاف الاتجاهات الفكرية والمدارس الاقتصادية في تفسير أسباب التضخم ومظاهره فإن العوامل النقدية البحتة التي ركزت عليها النظريات النقدية والعوامل المادية إضافة إلى بعض العوامل الأخرى مثل العوامل الهيكلية يمكنها أن تتضافر في توليد الموجات التضخمية، مما يعني صعوبة الجذب لوجود نظرية مستقرة قادرة على تفسير ظاهرة التضخم بصورة شاملة وكاملة بل يمكن ترجيح بعض العوامل على غيرها في تسبب حالة التضخم وبحسب طبيعة المجتمع الاقتصادي الذي تجري دراسة وتحليل التضخم فيه⁽¹⁾.

2- سعر الصرف وأثره على الميزان التجاري :

يعتبر سعر الصرف إحدى الأدوات المهمة التي يمكن عن طريقها إعادة التوازن في الميزان التجاري لأنه يعتبر الدينمو المحرك وأداة المعايير بين العملة المحلية والعملات الأجنبية وتتبع أهميته في التجارة الخارجية وهي أساس مكونات الميزان التجاري سوى كانت صادر أو وارد باعتبار سعر الصرف هو متغير مستغل أن أي تغير فيه يؤثر فيه مباشرة في الميزان التجاري الذي بمثابة متغير تابع بافتراض ثبات المتغيرات الأخرى.

3- أثر الصادرات غير البترولية على الميزان التجاري :

فإن عملية التركيز الكلي على صادرات النفط تؤدي إلى ما يسمى بالمرض الهولندي، لذلك فإن وجودها لضرورة ملحة بالنسبة للاقتصاد السوداني لإحداث تغيرات هيكلية لتنمية الصادرات غير البترولية، وتمثل الصادرات غير البترولية عنصراً أساسياً في المكون الرئيسي للميزان التجاري

1 - عبد الوهاب عثمان، المرجع السابق، ص 101.

وهو جانب الصادرات وهو عبارة عن الفائض من السلع والخدمات المنتجة داخل حدود السودان التي يتم تصديرها إلى الأسواق العالمية حيث تستغل عوائد الصادرات في شراء حوجه البلاد من السلع وخدمات منتجة خارجياً أو استيرادها للداخل واستجلاب الفائض إلى خزينة الدولة بالنقض الأجنبي حيث يساهم في رفع حصيلة النقد الأجنبي للبلاد.

الفصل الرابع : الإطار التحليلي للدراسة

المبحث الأول: الإطار التحليلي

المبحث الثاني : مناقشة الفرضيات "النتائج والتوصيات"

المبحث الأول: الإطار التحليلي للدر

توصيف نموذج القياسي:

يعد الاقتصاد القياسي أسلوب من أساليب التحليل الاقتصادي الذي يهتم بالتقدير الكمي للعلاقات الاقتصادية وذلك للحصول على قيم لمعادلات العلاقات الاقتصادية ومن ثم اختبار تلك

المعالم اختباراً اقتصادياً وإحصائياً وقياسياً ومعرفة مقدرة هذه المعلمات على التنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية المستقبلية بصورة عامة يتحدد منهج البحث في الاقتصاد القياسي في الخطوات التالية:

أولاً: مرحلة توصيف النموذج القياسي:

أن بناء النموذج عبارة عن عملية التعبير عن النظرية الاقتصادية في شكل معادلة أو مجموعة من المعادلات.

ثانياً: مرحلة تقدير النموذج:

إن تقدير النموذج القياسي هو عبارة عن الوصول إلى تقديرات مقبولة من قيم المعاملات للمتغيرات المستقلة.

ثالثاً: مرحلة تقويم النموذج القياسي المقدر:

يتم في هذه المرحلة استخدام معايير تقييم المعاملات الاقتصادية، والإحصائية والقياسية.

رابعاً: مرحلة التطبيق والتنبؤ:

المرحلة الأخيرة من منهج البحث في الاقتصاد القياسي حيث استخدام النموذج المقدر في تحليل السياسات الاقتصادية.

تعريف توصيف النموذج القياسي :

هو صياغة العلاقات الاقتصادية محل الدراسة في صورة رياضية حتى يمكن قياس معاملاتها باستخدام الطرق القياسية وتتكون هذه المرحلة من عدة خطوات أهمها(1):

- تحديد متغيرات النموذج.

- تحديد الشكل الرياضي للنموذج.

- تحديد القيم والإشارات المسبقة للمعالم

أولاً: تحديد متغيرات النموذج:

اعتمدت الدراسة في تحديد متغيرات النموذج القياسي على عدة مصادر وهي:-

1- مصادر النظرية الاقتصادية

2- المعلومات المتاحة عن دراسات قياسية سابقة

¹ _ بسام بونس إبراهيم وآخرون، الاقتصاد القياسي، 2002، الخرطوم، دار عزة للنشر والتوزيع، ص 17-22.

3- المعلومات المتاحة عن الظاهرة بوجه خاص

*** المتغير التابع:**

الميزان التجاري: (BT) هو يمثل الفرق بين قيمة واردات بلد ما خلال فترة ما وبين قيمة صادراته فإذا رجحت كفة الصادرات على كفة الواردات قيل أن البلد ذو ميزان تجاري ملائم وإذا رجحت كفة الواردات على كفة الصادرات قيل أن البلد ذو ميزان تجاري غير ملائم.

*** المتغير المستقل :**

تمويل الصادرات: (EXF) عبارة عن الأموال التي يتم إنفاقها على قطاع الصادرات لي زيادة حجم الصادرات و حدوث فائض في الميزان التجاري.

ثانياً: الشكل الرياضي للنموذج:

يقصد بالشكل الرياضي للنموذج عدد وشكل المعادلات التي تحتويها النموذج فالنظرية الاقتصادية لا تحدد على وجه الدقة شكل معين للنموذج ولكنها تلمح في بعض الأحيان إلى بعض المعلومات التي تبين ولو جزئياً الملامح المناسبة للنموذج علي النحو التالي:

أسلوب الانتشار : وفقاً لهذا الأسلوب يقوم الباحث بجمع البيانات عن المتغيرات ووضعها في شكل انتشار ذو محورين أحدهما على المحور الأفقي والآخر على المحور الرأسي ومن خلال ملاحظة الشكل نستطيع أن نحدد الشكل الرياضي للنموذج خطي أو غير خطي.

استناداً إلى نماذج الدراسات السابقة والنظرية الاقتصادية تم تصميم النموذج التالي بحيث تضمن أهم المتغيرات التفسيرية التي يتوقع أن تؤثر في النموذج، والتي تدرس العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع حسب عنوان الدراسة.

ويمكن صياغة المعادلة على الشكل التالي:

$$bt = B1 + B2exft + ut$$

حيث أن:

bt : الميزان التجاري

$exft$: تمويل الصادرات

B_1 : تمثل القاطع

B_2 : تمثل درجة تأثير تمويل الصادرات.

u_t : يمثل عامل الخطأ.

ثالثاً: تحديد الإشارات المسبقة للمعالم

بالإشارة إلى النظرية الاقتصادية وبالرجوع إلى الدراسات التطبيقية في هذا المجال يتوقع إن تكون إشارات المعالم كما يلي :-

- إشارة الثابت (b_1) يتوقع أن تكون موجبة.

- يتوقع إن تكون إشارة معامل تمويل الصادرات (b_2) موجبة وذلك لوجود علاقة طردية بين تمويل الصادرات والميزان التجاري.

حيث تكون النموذج المقترح من الميزان التجاري كمتغير تابع، وتمويل الصادرات كمتغير مستقل. ويعرض البحث منهجية الدراسة من حيث طريقة اختيار العينة وجمع البيانات ثم مناقشة الأساليب الإحصائية المختلفة المستخدمة في اختبار فروض الدراسة وأخيراً يتم تحليل نتائج الاختبارات الإحصائية للوقوف على مدى صحة افتراضات الدراسة

1 - فترة الدراسة:

إن اختيار حجم العينة يمثل عنصر أساسي في الوصول لنتائج موثوق فيها، حيث أن العينة الصغيرة لا تساعد في تقدير المعلمات التي يمكن الاطمئنان إلى خصائصها الاقتصادية الإحصائية والقياسية، لكن في كثير من الأحيان تكون مشكلة عدم توفر البيانات مشكلة تواجه الباحثين. ركز البحث على أكبر قدر من البيانات واختبار البيانات حتى يتحقق تقدير النموذج واستيفاء معايير الإحصاء، وذلك لأن الدراسة تستخدم جداول t,f وغيرها من أدوات الإحصاء الضرورية لعمليات الفحص.

تمثلت فترة البحث (2005-2017م) اعتمد البحث في جمع بيانات الدراسة على البيانات والإحصاءات المنشورة الصادرة من بنك السودان المركزي، والتي تمثل أحد الجهات الرسمية المعنية بإصدار التقارير السنوية والإحصاءات.

2 _ وصف وتحليل البيانات :

تم استخدام البرامج والحزم الإحصائية الجاهزة متمثل في برنامج (Eviews)

وهو من أكثر البرامج الإحصائية شيوعاً واستخداماً في تحليل بيانات السلاسل الزمنية وتقدير النماذج القياسية، وجاء الوصف الإحصائي للمتغيرات وتحليل البيانات على النحو التالي.

أولاً : الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

جدول رقم (21) الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة

EXF	BT	
1108.308	3179.231	Mean
865.0000	2564.900	Median
2301.100	6339.700	Maximum
264.9000	270.9000	Minimum
815.9054	1916.603	Std. Dev.
0.425860	0.159928	Skewness
1.513056	1.691628	Kurtosis
1.590565	0.982661	Jarque-Bera
0.451454	0.611812	Probability
14408.00	41330.00	Sum
7988420.	44080417	Sum Sq. Dev.
13	13	Observations

المصدر : إعداد الباحث : (من نتائج التحليل ببرنامج Eviews)

يحتوي الجدول رقم (21) على الخصائص الوصفية للمتغيرات متمثلة في الوسط الحسابي والوسيط والقيمة العليا والدنيا لكل متغير يلاحظ أن جميع قيم المتغيرات مضمنة حيث لا توجد قيم مفقودة، وكذلك الانحراف المعياري. يلاحظ أن الوسط الحسابي للتمويل الصادر (exf) يساوي 1108.308 والانحراف المعياري هو 0.425860 و هو متوسط عال وكذلك الانحراف

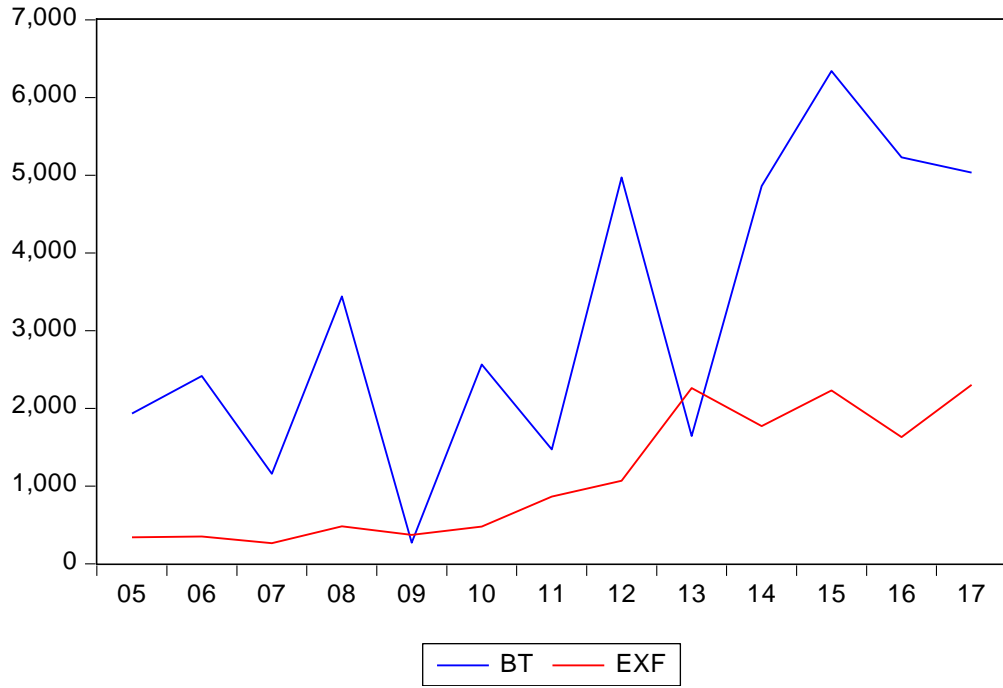
المعياري مرتفع جدا مما يشير إلى تفاوت نسب التمويل خلال فترة الدراسة. كذلك الأمر بالنسبة إلى الميزان التجاري (bt).

أما عند دراسة معامل الالتواء فقد أشارت الدراسات إلى أنه إذا كان معامل الالتواء يساوي صفر فيكون التوزيع متناظر. أما إذا كانت قيمته موجبه فان التوزيع ملتوي إلى اليمين، في حين إذا كانت سالبة فان التوزيع ملتوي إلى اليسار، ومن نتائج الجدول نجد أن قيمة Kurtosis موجبة مما يدل على أن البيانات غير متناظرة، وأنها ملتوية نحو اليمين، هذه النتيجة تتماشى مع خصائص البيانات الاقتصادية.

أما فيما يخص خاصية التوزيع الطبيعي من الاختبارات المتاحة في برنامج Eviews هو اختبار Jarque-Bera، ويتم اتخاذ القرار بناءً على القيمة الاحتمالية لمستوى الدلالة الإحصائية، فإذا كانت القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى الدلالة مثلا 5% كان المتغير يتبع التوزيع الطبيعي، وإذا كانت أقل من ذلك فيتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل أي أن المتغير لا يتبع التوزيع الطبيعي، من نتائج التحليل نجد أن كل من تمويل الصادرات والميزان التجاري تتبع التوزيع الطبيعي.

أ. الرسم البياني لجميع متغيرات النموذج:

الشكل رقم (13) يوضح الرسم البياني لجميع متغيرات النموذج



المصدر : إعداد الباحث : (من نتائج التحليل ببرنامج Eviews)

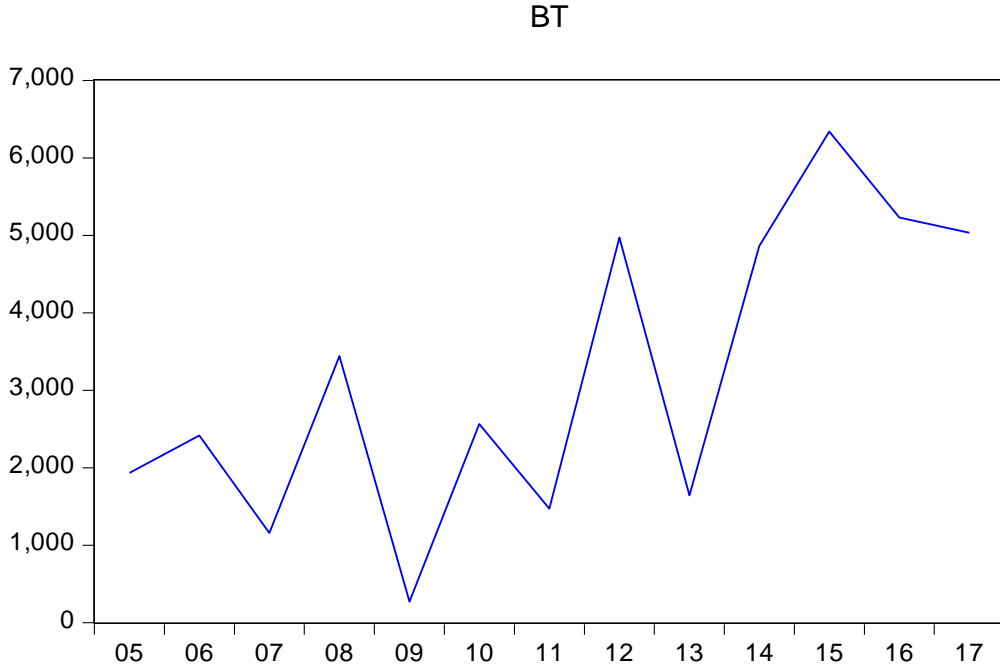
رغم اختلاف نمط كل من المتغير المستقل والتابع إلا أنه يمكن استخدام المعادلة الخطية للتعبير عن النموذج.

ب. الرسم البياني لمتغيرات النموذج كل على حدا:

فيما يلي الرسم البياني لمتغيرات النموذج كل على حدا.

1. الشكل البياني لمعدل الميزان التجاري:

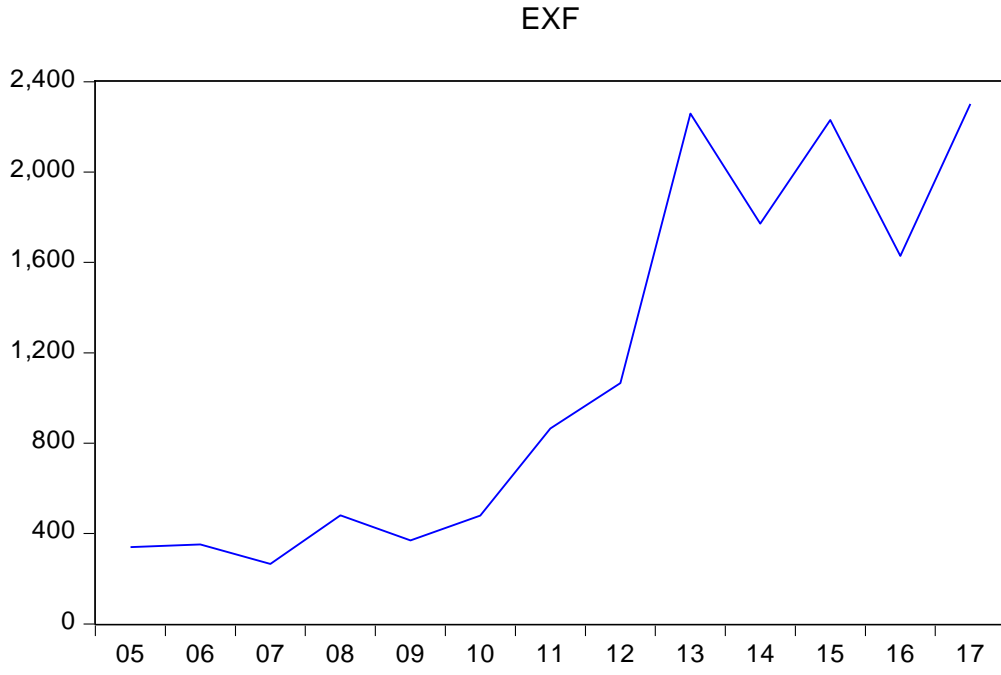
شكل رقم (14) يوضح معدل الميزان التجاري خلال فترة الدراسة



المصدر : إعداد الباحث : من نتائج التحليل ببرنامج (Eviews)

2. الشكل البياني لتمويل الصادرات:

شكل رقم (15) يوضح تمويل الصادرات خلال فترة الدراسة



المصدر : إعداد الباحث : (من نتائج التحليل ببرنامج Eviews)

3- اختبار استقرار بيانات الدراسة:

فيما يلي نتائج التطبيق العملي لاختبار الاستقرار من عدمه بالتطبيق على بيانات الدراسة (تمويل الصادرات، والميزان التجاري خلال فترة الدراسة (2005-2017م)

أولاً: اختبار ديكي فوللر المركب (1981 Augmented Dickey– Fuller): نتائج اختبار ديكي فوللر المعدل (Augmented Dicky – Fuller، 1981) بالتطبيق على متغيرات الدراسة.

جدول رقم (22) يوضح نتائج اختبار ديكي فوللر المعدل لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	قيمة ADF	القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%	مستوى الدلالة عند 5%	مستوى الاستقرار
BBTT	-4.461994	-3.875302	0.0214	عند المستوي
EXF	-5.261376	-3.933364	0.0084	عند الفرق الأول

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviews

يلاحظ أن قيمة T test Statistic لاختبار (ADF) هي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% وعليه نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل باستقرار المتغيرات، مما يعني استقرار المتغيرات عند الفرق الأول والمستوي.

جدول رقم (23) يوضح نتائج اختبار جوهانسون- جويلز للتكامل المشترك لمتغيرات الدراسة.

Prob.**	0.05	Trace	Eigenvalue	Hypothesized
	Critical Value	Statistic		No. of CE(s)
0.0536	15.49471	15.29270	0.650708	None
0.0289	3.841466	4.774242	0.379621	At most 1 *

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة باستخدام برنامج EIEWS

يتضح من الجدول (23) رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود للتكامل المشترك وذلك عند مستوى معنوية 5%، حيث أن القيمة المحسوبة لنسبة الإمكان الأعظم (LR) تزيد عن القيمة الحرجة مستوى دلالة معنوية 5% ونخلص إلى بوجود وحيد للتكامل المشترك لمتغيرات السلسلة، وتؤكد هذه النتيجة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الميزان التجاري وتمويل الصادرات، مما يعني أنها لا تبتعد عن بعضها كثيراً.

4- الارتباط الخطي بين متغيرات النموذج:

مشكلة الارتباط المتعدد Multicollinearity أحد المشكلات التي تواجه نماذج الانحدار المتعدد ولا تحدث في نموذج الانحدار البسيط. وهي مشكلة خاصة بالمتغيرات المستقلة. أقصى مراحل مشكلة الارتباط الخطي عندما يكون هناك ارتباط كامل أي أن $r_{X_2X_3} = 1$ ، حينها يمكن القول أن هناك ارتباط خطي متعدد تام، وعند حدوث الارتباط الخطي التام لا يمكن تقدير قيم المعامل وهذه الحالة نادرة الحدوث لا تحدث كثيراً في الدراسات العملية إلا في ظروف استثنائية ويمكن معالجتها بحذف أحد المتغيرات لان الآخر يقوم مقامه، لكن بشكل عام إن متغيرات الاقتصاد في الغالب ذات علاقة قوية نتيجة لميل المتغيرات حسب حالة التجارة.

الجدول رقم (24) يوضح درجة الارتباط بين المتغيرات المستقلة.

EXF	BT	
0.646	1	BT
1	0.646	EXF

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة باستخدام برنامج EViews

من الجدول (24) يلاحظ وجود درجة من الارتباط الخطي بين بعض متغيرات النموذج إلا أنها ليست كبيرة بدرجة تؤثر على تقدير النموذج.

5- تقدير وفحص النموذج:

تم استخدام طريقة المربعات الصغرى لتقدير النموذج وكانت نتائج التقدير كما يلي:

جدول رقم (25) يوضح استخدام طريقة المربعات الصغرى لتقدير النموذج

Dependent Variable: BT	
Method: Least Squares	

Date: 10/03/19 Time: 13:47				
Sample: 2005 2017				
Included observations: 13				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1497.445	733.9506	2.040253	0.0661
EXF	1.517436	0.540659	2.806644	0.0171
R-squared	0.417288	Mean dependent var		3179.231
Adjusted R-squared	0.364314	S.D. dependent var		1916.603
S.E. of regression	1528.106	Akaike info criterion		17.64208
Sum squared resid	25686188	Schwarz criterion		17.72900
Log likelihood	-112.6735	Hannan-Quinn criter.		17.62422
F-statistic	7.877250	Durbin-Watson stat		2.963200
Prob(F-statistic)	0.017071			

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة باستخدام برنامج التحليل الإحصائي

R-squared = 0.42 F-statistic = 7.88 Prob(F-statistic): 0.017

2.96=WD

أولاً: تقييم النموذج وفقاً للمعيار الاقتصادي:

يتضح من المعادلة إن قيم إشارات جميع معالم النموذج تتفق مع النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية، وعليه يمكن القول بموافقة النموذج للمعيار الاقتصادي.

ثانياً: تقييم النموذج وفقاً للمعيار الإحصائي:

معنوية المعالم المقدرة:

يتضح من الجدول رقم(25) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية للمتغير التفسيري في الدالة(تمويل الصادرات)، حيث نجد إن مستوى الدلالة لمعلمة المتغيرات أقل من مستوى المعنوية 5% ، ويمكن توضيح بصورة أخرى إذا تم مقارنة (t) المحسوبة للمعالم المقدرة مع قيمة (t) الجدولية عند مستوى معنوية 5% يتضح أن قيم (t) المحسوبة لجميع متغيرات النموذج أكبر من القيمة الجدولية، وهذه دلالة على وجود علاقة معنوية بين المتغير المستقل في النموذج (تمويل الصادرات) والمتغير التابع الميزان التجاري، في هذه الحالة يتم رفض فرض عدم القائل بعدم وجود علاقة وقبول الفرض البديل القائل بوجود علاقة أي إن المتغير المستقل (تمويل الصادر) يؤثر على المتغير التابع (الميزان التجاري).

معنوية النموذج:

ثبوت معنوية الدالة ككل عند مستوى معنوية 5% ويتضح ذلك من خلال قيمة F والقيمة الاحتمالية لاختبار

(F. Statistic) حيث بلغت قيم 7.88 (F) بمستوى دلالة (0.017) وهي أقل من 0.05.

جودة توفيق النموذج:

يدل معامل التحديد المعدل (Adjusted R-squared) على جودة تقدير الدالة حيث بلغ معامل التحديد المعدل للدالة (42%)، وهذا يعني أن 42% من التغيرات في المتغير التابع (الميزان التجاري) تم تفسيرها من خلال التغيرات في المتغير المستقل (تمويل الصادرات)، بينما (58%) من هذه التغيرات يمكن إرجاعها إلى متغيرات أخرى غير مضمنة في النموذج.

ثالثاً: تقييم النموذج وفقاً للمعيار القياسي:

1/ اختبار مشكلة الارتباط الذاتي:

تم التأكد من أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي من خلال اختبار ديربين واتسون حيث نجد أن قيمة (DW) والتي تم تقديرها لدوال النموذج تساوي $(2.96=DW)$ ، ومن تم إجراء اختبار الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي باستخدام اختبار $(Breusch-Godfrey)$.

جدول رقم (26) بوضوح مشكلة الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
0.2763	Prob. F(2,9)	1.488978	F-statistic
0.1987	Prob. Chi-Square(2)	3.232056	Obs*R-squared

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviews

بالنظر لمخرجات الاختبار من الجدول (26) يتضح أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي رغم ارتفاع قيمة ديربين واتسون مما يرجع أن إحصائية ديربين واتسون ليست مناسبة في هذه الحالة لأن عدد البيانات أقل من 13.

2/ اختبار مشكلة اختلاف التباين:

لاكتشاف مشكلة اختلاف التباين تم استخدام اختبار $(White)$ ويدل الاختبار لكل دوال النموذج إنها غير معنوية إحصائياً أي أكبر من (0.05) وهذا يعني عدم وجود مشكلة اختلاف التباين.

جدول رقم (27) يوضح نتائج اختبار مشكلة اختلاف التباين

Heteroskedasticity Test: White			
0.3998	Prob. F(2,10)	1.006150	F-statistic
0.3366	Prob. Chi-Square(2)	2.177759	Obs*R-squared
0.4618	Prob. Chi-Square(2)	1.545382	Scaled explained SS

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviews

النموذج لا يعاني من مشكلة اختلاف التباين، لأن قيمة مستوى الدلالة أكبر من 5% مما يقود إلى قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل.

المبحث الثاني: مناقشة الفرضيات

الفرضية الأولى:

توجد علاقة طردية بين تمويل الصادرات والميزان التجاري، يتضح من الجدول رقم (25) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية للمتغير التفسيري في الدالة (تمويل الصادرات)، حيث نجد إن مستوى الدلالة لمعلمة المتغيرات أقل من مستوى المعنوية 5%، ويمكن توضيح بصورة أخرى إذا تم مقارنة ($t = 2.80$) المحسوبة للمعالم المقدرة مع قيمة ($t = 0.07$) الجدولية عند مستوى معنوية 5% يتضح أن قيم (t) المحسوبة لجميع متغيرات النموذج أكبر من القيمة الجدولية، وهذه دلالة على وجود علاقة معنوية بين المتغير المستقل في النموذج (تمويل الصادرات) والمتغير التابع الميزان التجاري، في هذه الحالة يتم رفض فرض العدم القائل بعدم وجود علاقة وقبول الفرض البديل القائل بوجود علاقة أي إن المتغير المستقل (تمويل الصادر) يؤثر على المتغير التابع (الميزان التجاري).

الفرضية الثانية:

هل تؤثر مخاطر التمويل المصرفي على الميزان التجاري، تؤثر مخاطر التمويل المصرفي تأثيراً شديداً على الميزان التجاري سياسة المقاطعة الاقتصادية التي مارستها بعض الدول على السودان أثرت سلباً على الجميع الصادرات السودانية وبالتالي أدت إلى زيادة العجز في الميزان التجاري، كما أثر التضخم على الميزان التجاري وذلك من خلال اختلال الاقتصادي الذي انعكس بصورة مباشرة أو غير مباشرة على كل الحسابات الاقتصادية ومما أثر على الميزان التجاري، وعدم استقرار أسعار الصرف يؤدي بدوره إلى حدوث أثر سلباً على الميزان التجاري وتقلبات أسعار الفائدة يؤدي إلى خسائر ملموسة ويظهر هذه الأثر في الميزان التجاري.

النتائج والتوصيات:

النتائج الخاصة:

1- وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين تمويل الصادرات والميزان التجاري.

2- مخاطر التمويل المصرفي تحدث أثراً سلباً على الميزان التجاري بحيث ينعكس ذلك على زيادة العجز في الميزان التجاري.

النتائج العامة:

- 1- اعتماد السودان على المحاصيل الزراعية في التصدير أثر سلباً على حجم الصادرات إذا أنها تتعرض للآفات الزراعية وتقلب المناخ مما أدى لتراجع المحاصيل الزراعية.
- 2- ارتفاع أسعار الواردات إلى السودان في معظم دول المنشأة خاصة المواد البترولية والمدخلات الزراعية في عقدي السبعينات والثمانيات.
- 3- عدم وجود مرونة كافية في سياسات الصادر وخصوصاً فيما يتعلق بطريقة الدفع والتمويل.
- 4- التوازن المطلوب في الهيكل التمويلي وبين الاستخدامات والموارد المالية ومقدرة العميل على تحقيق الإيرادات والأرباح وتطورها.
- 5- تقديم الضمانات يعد أمراً ضرورياً عند منح القروض حيث تكون بمثابة مصدر احتياطي وتعويضي للسداد كلياً أو جزئياً عند تراجع نشاط العميل في المستقبل.
- 6- عدم مراعاة الشروط الواجب توافرها في الضمانات المقدمة للبنك من حيث ملكيتها ورهنها وتخزينها أو حيازتها والقوانين المنظمة لتداولها وبيعها والشروط الخاصة بتخزينها ومدى صلاحية المخازن

التوصيات الخاصة:

- 1- العمل على زيادة التمويل في المشاريع والأنشطة ذات المردود الاقتصادي مما يؤدي ذلك إلى زيادة الصادرات وبالتالي حدوث فائضاً في الميزان التجاري.

2- العمل على وضع السياسات المتعلقة بزيادة تمويل الصادرات للتقليل مخاطر التمويل المصرفي وبالتالي يؤثر إيجاباً على الميزان التجاري.

التوصيات العامة:

- 1- العمل على تنويع الصادرات وزيادة السلع المصنعة بدلاً عن الاعتماد عن تصدير المواد الخام الزراعية والبتروول.
- 2- إصلاح هيكل الاقتصاد السوداني من خلال إجراء بعض الإصلاحات لنقل الاقتصاد من التدهور إلى الاستقرار والنمو المستدام والتوازن وكذلك من خلال رفع كفاءة الإنتاج باستخدام التقنيات الحديثة.
- 3- زيادة حجم التجارة الخارجية بدرجة تؤثر على الاقتصاد القومي بصورة فاعلة وعلاج عجز الميزان مما يؤدي لتحقيق الاعتماد على الخارج لسد العجز عن طريق الديون.
- 4- الاهتمام بمعالجة مشكلة الديون الخارجية والتي تؤثر على سعر الصرف فكلما زادت الديون وخدمتها تسبب في زيادة سداد الأقساط المستحقة للدين وخدمته من متحصلات العملات الأجنبية من الصادرات وبالتالي عدم الاستفادة من حصيلة الصادرات في عملية التنمية الاقتصادية بزيادة الإنتاج.
- 5- تبسيط وتسهيل إجراءات وسياسات البنك المركزي التمويلية الخاصة بقطاع تحفيز المصدرين والبنوك التجارية لتنفيذ عمليات الصادر.
- 6- العمل على توفير التمويل المحلي الكافي للصادرات في مراحلها الإنتاجية والتسويقية.

بحوث مقترحة في المستقبل:

- 1- دور الصادرات غير البترولية في تحسين الميزان التجاري.
- 2- تحويلات المغتربين وأثرها على ميزان المدفوعات

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: القران الكريم

ثانياً: قائمة المراجع

- 1- الصديق طلحة محمد رحمة، التمويل الإسلامي في السودان التحديات ورؤى المستقبل، 2006م، السودان الخرطوم.
- 2- أحمد عبد العزيز، الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، 2002م، القاهرة.
- 3- أحمد عبد العزيز الألفي، الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، 2004 القاهرة
- 4- أجيمس جوارتي ريجارد استروب ترجمة وتعريب عبد الفتاح عبد الرحمن ، عبد العظيم محمد الاقتصاد الكلي ، 1999م دار المريخ للنشر
- 5- بسام يونس إبراهيم وآخرون، الاقتصاد القياسي، 2002، الخرطوم، دار عزة للنشر والتوزيع
- 6- حمزة أليشي، إبراهيم الجز راوي، الإدارة المالية الحديثة، 1998، عمان: دار الصفا للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
- 7- حمزة محمود الزبير، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، 2001، عمان : دار الوراق
- 8-
- 9- عبيد علي أحمد حجازي، مصادر التمويل، 2011م، القاهرة: دار النهضة العربية للنشر.
- 10- شوقي حسين عبد الله ، التمويل والإدارة المالية، 1983م، القاهرة: دار النهضة العربية للنشر.
- 11- محمد الفاتح محمود بشير، التمويل والاستثمار في الإسلام، 2016، عمان : دار الجنان.
- 12- هيثم صاحب عجام، نظرية التمويل، 2001، عمان : دار زهران للنشر والتوزيع.
- 13- منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، 1998، الإسكندرية: منشأة المعارف.
- 14- عبد المنعم السيد على، نزار سعد الدين لعيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، 2004، عمان : دار حامد للنشر والتوزيع.
- 15- جمال عبد الناصر ، المعجم الاقتصادي ، 2004م عمان : دار أسامة للنشر والتوزيع.
- 16- خالد واصف ألوزني واحمد حسين الدفاعي ، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، عمان: دار وائل للنشر الطبعة الرابعة.
- 17- عبد الغفار حنفي، عبد السلام قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، 2004، الإسكندرية: الدار الجامعية.
- 18- عبد الوهاب عثمان شيخ موسي، منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان،

شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ، 2001م

- 19- فريد راغب النجار، إدارة الائتمان المصرفي والقروض المصرفية المتعثرة، 2000 الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة
- 20- قسوم خيرى بلال ، إشكاليات الاقتصاد والتنمية في السودان ، الخرطوم: دار عزة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ، 2013م
- 21- منير شاكر محمد، عبد الناصر نور وآخرون، التحليل المالي(مدخل صناعة القرارات)، 2005، عمان: دار وائل للنشر.
- 22- مفلح محمد عقيل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، 2000، عمان: دار المستقبل للنشر والتوزيع.
- 23- محمد سعيد عابد، التجارة الدولية، 1999م الإسكندرية دار الإشعاع لطباعة والنشر.

ثالثاً: الرسائل الجامعية

- 1- حازم احمد حسن على ، مخاطر التمويل المصرفي بالمصارف السودانية، 2008م دراسة حالة بنك البركة السوداني، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- 2- عبد الجليل ، لوي بهاء الدين ، سياسات النقد الأجنبي وأثرها على الميزان التجاري في السودان، 2010، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- 3- بهلول مقران 2011م ، علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة(19970-2011م) رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر.
- 4- عبد الرشيد محمد محمود، أثر التضخم علي الميزان التجاري في السودان، 2012م، رسالة ماجستير غير منشورة، في الدراسات المصرفية، جامعة أفريقية العالمية، الخرطوم.
- 5- محمد سعيد احمد الفاضل (2016م) اثر تجارة السودان الخارجية علي ميزان المدفوعات في الفترة (1995-2005 م)، بحث دبلوم ، جامعة الزعيم الأزهرى.
- 6- محمد عبد المعطي النعيم احمد ، (2016م) سياسة التجارة الخارجية وأثرها علي الصادرات السودانية في الفترة(2010- 2016م) ، ماجستير ، غير منشورة جامعة الزعيم الأزهرى.
- 7- التجاني بن سالم ، دراسة قياسية لأثر الصادرات علي النمو الاقتصادي، 20016، جامعة قاصدي مرباح- الجزائر ، غير منشورة ، رسالة ماجستير.
- 8- أم سلمه الحسن احمد، المخاطر المصرفية، 2003م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا.
- 9- إبراهيم محمد اسحق عبد السلام، اثر التمويل المصرفي لقطاع الصادر علي الميزان التجاري، 2011م رسالة ماجستير غير منشورة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

رابعاً: المجالات

1- الوليد أحمد طلحة ، مجلة الدراسات المصرفية والمالية، 2012م، أثر برامج الإصلاح الاقتصادي علي ميزان المدفوعات في السودان خلال الفترة(2000- 2016م)، أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية، العدد العشرون.

2- جليل شعيعان ، أثر السياسة النقدية في ميزان المدفوعات الاقتصاد الأمريكي، 2011م دراسة (حالة مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد 27).

خامساً: التقارير

1- الأمانة العامة للمجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي ،مختصر تقييم الخطة الخمسية الثانية (2016-2012م)

2- التقارير السنوية لبنك السودان المركزي ،(2000-2016م).

3- الجهاز المركزي للإحصاء ، (2000-2016م).

قائمة الملاحق الدراسة

1. تمويل الصادرات
المستوى - بقطاع

Null Hypothesis: EXF has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)				
			t-Statistic	Prob.*

Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.002795	0.7074	
Test critical values:	1% level	-4.297073		
	5% level	-3.212696		
	10% level	-2.747676		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 10				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(EXF)				
Method: Least Squares				
Date: 09/29/19 Time: 19:53				
Sample (adjusted): 2008 2017				
Included observations: 10 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXF(-1)	-0.224247	0.223622	-1.002795	0.3547
D(EXF(-1))	-0.273059	0.385387	-0.708533	0.5052
D(EXF(-2))	0.554888	0.428459	1.295079	0.2429
C	389.5846	267.4282	1.456782	0.1954
R-squared	0.510801	Mean dependent var	203.6200	
Adjusted R-squared	0.266201	S.D. dependent var	530.4045	
S.E. of regression	454.3555	Akaike info criterion	15.36481	
Sum squared resid	1238634.	Schwarz criterion	15.48585	
Log likelihood	-72.82406	Hannan-Quinn criter.	15.23204	
F-statistic	2.088312	Durbin-Watson stat	1.861382	
Prob(F-statistic)	0.203227			

2. المستوى (متجه وقاطع)

Null Hypothesis: EXF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-2.446216	0.3408
Test critical values:	1% level		-5.295384	
	5% level		-4.008157	
	10% level		-3.460791	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations				
and may not be accurate for a sample size of 10				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(EXF)				
Method: Least Squares				
Date: 09/29/19 Time: 19:54				
Sample (adjusted): 2008 2017				
Included observations: 10 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXF(-1)	-1.255987	0.513441	-2.446216	0.0582
D(EXF(-1))	0.358104	0.424190	0.844206	0.4371
D(EXF(-2))	0.709818	0.346680	2.047475	0.0960
C	-487.4315	461.1282	-1.057041	0.3389
@TREND("2005")	259.3218	121.1440	2.140608	0.0853
R-squared	0.744735	Mean dependent var		203.6200
Adjusted R-squared	0.540524	S.D. dependent var		530.4045
S.E. of regression	359.5330	Akaike info criterion		14.91434
Sum squared resid	646319.9	Schwarz criterion		15.06563
Log likelihood	-69.57171	Hannan-Quinn criter.		14.74837
F-statistic	3.646880	Durbin-Watson stat		2.370251
Prob(F-statistic)	0.094215			

3. المستوى بدون

Null Hypothesis: EXF has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)				
			t-Statistic	Prob.*

Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.200557	0.9291	
Test critical values:	1% level	-2.792154		
	5% level	-1.977738		
	10% level	-1.602074		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations				
and may not be accurate for a sample size of 11				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(EXF)				
Method: Least Squares				
Date: 09/29/19 Time: 19:54				
Sample (adjusted): 2007 2017				
Included observations: 11 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic Prob.	
EXF(-1)	0.143705	0.119699	1.200557	0.2606
D(EXF(-1))	-0.617472	0.325856	-1.894922	0.0906
R-squared	0.208643	Mean dependent var	177.2545	
Adjusted R-squared	0.120715	S.D. dependent var	510.7275	
S.E. of regression	478.9102	Akaike info criterion	15.34387	
Sum squared resid	2064195.	Schwarz criterion	15.41621	
Log likelihood	-82.39128	Hannan-Quinn criter.	15.29827	
Durbin-Watson stat	1.602479			

2. الفرق الأول تمويل الصادرات الفرق الأول بقاطع

Null Hypothesis: D(EXF) has a unit root			
Exogenous: Constant			
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.547807	0.0014

Test critical values:	1% level		-4.200056	
	5% level		-3.175352	
	10% level		-2.728985	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations				
and may not be accurate for a sample size of 11				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(EXF,2)				
Method: Least Squares				
Date: 09/29/19 Time: 19:58				
Sample (adjusted): 2007 2017				
Included observations: 11 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EXF(-1))	-1.600338	0.288463	-5.547807	0.0004
C	247.6360	137.5907	1.799802	0.1054
R-squared	0.773745	Mean dependent var	60.01818	
Adjusted R-squared	0.748606	S.D. dependent var	882.2191	
S.E. of regression	442.3379	Akaike info criterion	15.18499	
Sum squared resid	1760965.	Schwarz criterion	15.25734	
Log likelihood	-81.51745	Hannan-Quinn criter.	15.13939	
F-statistic	30.77816	Durbin-Watson stat	1.621506	
Prob(F-statistic)	0.000357			

الفرق الاول (متجه وقاطع)

Null Hypothesis: D(EXF) has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-5.261376	0.0084

Test critical values:	1% level		-5.124875	
	5% level		-3.933364	
	10% level		-3.420030	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations				
and may not be accurate for a sample size of 11				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(EXF,2)				
Method: Least Squares				
Date: 09/29/19 Time: 19:59				
Sample (adjusted): 2007 2017				
Included observations: 11 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EXF(-1))	-1.598433	0.303805	-5.261376	0.0008
C	141.1919	343.6203	0.410895	0.6919
@TREND("2005")	15.17439	44.41834	0.341624	0.7414
R-squared	0.776998	Mean dependent var		60.01818
Adjusted R-squared	0.721248	S.D. dependent var		882.2191
S.E. of regression	465.7849	Akaike info criterion		15.35233
Sum squared resid	1735645.	Schwarz criterion		15.46084
Log likelihood	-81.43779	Hannan-Quinn criter.		15.28392
F-statistic	13.93709	Durbin-Watson stat		1.644636
Prob(F-statistic)	0.002473			

الفرق الأول بدون

Null Hypothesis: D(EXF) has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-1.282826	0.1711

Test critical values:	1% level		-2.816740	
	5% level		-1.982344	
	10% level		-1.601144	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations				
and may not be accurate for a sample size of 10				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(EXF,2)				
Method: Least Squares				
Date: 09/29/19 Time: 20:02				
Sample (adjusted): 2008 2017				
Included observations: 10 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EXF(-1))	-0.671727	0.523631	-1.282826	0.2355
D(EXF(-1),2)	-0.610575	0.332637	-1.835556	0.1037
R-squared	0.783318	Mean dependent var	75.84000	
Adjusted R-squared	0.756233	S.D. dependent var	928.2941	
S.E. of regression	458.3242	Akaike info criterion	15.26989	
Sum squared resid	1680488.	Schwarz criterion	15.33040	
Log likelihood	-74.34943	Hannan-Quinn criter.	15.20350	
Durbin-Watson stat	1.706982			

التقدير

معادلة الميزان التجاري

Dependent Variable: BT	
Method: Least Squares	

Date: 10/03/19 Time: 13:47				
Sample: 2005 2017				
Included observations: 13				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1497.445	733.9506	2.040253	0.0661
EXF	1.517436	0.540659	2.806644	0.0171
R-squared	0.417288	Mean dependent var		3179.231
Adjusted R-squared	0.364314	S.D. dependent var		1916.603
S.E. of regression	1528.106	Akaike info criterion		17.64208
Sum squared resid	25686188	Schwarz criterion		17.72900
Log likelihood	-112.6735	Hannan-Quinn criter.		17.62422
F-statistic	7.877250	Durbin-Watson stat		2.963200
Prob(F-statistic)	0.017071			

التكامل المشترك

Date: 10/05/19 Time: 08:27	
Sample (adjusted): 2008 2017	

Included observations: 10 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: BT EXF				
Lags interval (in first differences): 2 to 2				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None	0.650708	15.29270	15.49471	0.0536
At most 1 *	0.379621	4.774242	3.841466	0.0289
Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized		Max-Eigen	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None	0.650708	10.51846	14.26460	0.1801
At most 1 *	0.379621	4.774242	3.841466	0.0289
Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				
Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b*S11*b=I):				
BT	EXF			
-0.000757	0.001217			
0.000269	-0.002108			
Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):				
D(BT)	1476.144	162.1218		
D(EXF)	-149.6743	206.8831		

1 Cointegrating Equation(s):	Log likelihood	-157.1689		
Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)				
BT	EXF			
1.000000	-1.607050			
	(0.62390)			
Adjustment coefficients (standard error in parentheses)				
D(BT)	-1.117458			
	(0.34399)			
D(EXF)	0.113305			
	(0.10917)			